The Effectiveness of the Military Establishment and Security in Sustaining Internal Stability in Jordan: Analytical Study (2012-2024)

Mohammad Ahmad Abdulrahman Al-Abbadi
https://orcid.org/0009-0000-2257-6068

Received : 12/12/2024
Revised : 19/03/2025
Accepted : 26/03/2025
Published : 31/12/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i4.1311

*Corresponding author :
mhmmd.alabbadi@gmail.com

Abstract

This study aims to determine the effectiveness of the military establishment and security services in sustaining internal stability in Jordan during (2012-2024). The last decade was marked by numerous events and successive crises that cast a shadow on internal stability in Jordan, acting as stumbling blocks and posing threats to national security. These threats included the popular movement "Hirak", terrorism and extremism, cross-border drug and arms smuggling activities, and other pressing issues. Therefore, it was scientifically correct to shed light on these issues in order to identify their features and characteristics, derive their substance, and address them.

In contrast, the military and security establishment addressed these threats and challenges, which contributed to the sustainability of internal security.

Accordingly, the analysis of this effectiveness has been set forth as the primary focus of the study, relying on quantitative data from several sources: official data, public opinion polling centres, and based on quantitative data from personal interviews conducted with a sample consisting of leaders, political figures and senior officials of the military establishment and security services. In addition to surveying and reviewing numerous studies and scientific literature, this study employs a scientific methodology based on the integrated application of practical approaches, particularly structural-functional and institutional perspectives. It examines the pillars of the study through multiple theoretical trends to interpret and understand the data, primarily using the structural-functional theory.

Key Findings of the Study: The effectiveness of the military establishment and security services has been highly proven in sustaining internal stability, reinforcing national security, and actively contributing to comprehensive development.

Keywords: Jordan, military establishment, security services, sustaining internal Stability, Jordan national security, comprehensive development.

فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن: دراسة تحليلية (2012–2024)

محمد أحمد عبدالرحمن العبادي

حاصل على درجة الماجستير في دراسات السلام والنزاعات من الجامعة الهاشمية، وطالب دكتوراه علوم سياسية

https://orcid.org/0009-0000-2257-6068

تاريخ الاستلام: 2024/12/12
تاريخ المراجعة: 2025/03/19
تاريخ موافقة النشر: 2025/03/26
تاريخ النشر: 2025/12/31

الباحث المراسل:
mhmmd.alabbadi@gmail.com

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن خلال الفترة 2012–2024، إذ كانت مرحلةً مكتظةً بالأحداث، لِمَا زَخَر به العقد الماضي من أزمات متتابعة متداخلة، ألقت بظلالها على الاستقرار الداخلي في الأردن كمحددات، وما حملته في طياتها من تهديد للأمن الوطنيّ، وأبرزها: «الحراك الشعبيّ»، الإرهاب والتطرف، تهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود، وغيرها من القضايا المهمة، فكان من الصواب العلمي تسليط الضوء عليها، وتحديد سماتها وملامحها، واستجلاء مدلولاتها، ومحاولة التصدي لها.

تعاملت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مع تلك المحددات والتهديدات والتحديات، وتبعًا لذلك، وضعت الدراسة تحليل فاعليتها محطّ اهتمامها وجُل تركيزها، معتمدة في ذلك على بيانات كمية من عدة مصادر، أبرزها: البيانات الرسمية، ومراكز استطلاعات الرأي العام، ومستندة إلى بيانات نوعية من مقابلات شخصية أُجريت مع عينة من القيادات والشخصيات السياسية، وكبار قيادات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، ومسح العديد من الدراسات والأبحاث والأدبيات العلمية، وفقًا لمنهجية علمية تقوم على توظيف تكاملي للمناهج العملية، خاصةً «البنائي – الوظيفي، والمؤسسي» ودراسة محاور الدراسة بواسطة تعدد الاتجاهات النظرية لتفسير البيانات وفهمها، وبشكل رئيس من خلال «النظرية البنائية – الوظيفية».

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: برزت فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي بدرجة كبيرة، وتعزيز الأمن الوطنيّ، والمساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة؛ لِما لها من فاعلية إيجابية في إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والقضايا الرئيسة، وبناءً عليها، قدمت عدة توصيات، أهمُّها: ضرورة «البناء وظيفيًا» في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية؛ كركيزة أساسية في استدامة الاستقرار الداخلي، وتعزيز قدراتها، وجاهزيتها.

الكلمات المفتاحية: الأردن، المؤسسة العسكرية، الأجهزة الأمنية، استدامة الاستقرار الداخلي، الأمن الوطني الأردني، التنمية الشاملة.

المقدمة:

عُرف الأردن بأنَّه «أيقونة» الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المُضطربة؛ لِما تشهده من توترات متتالية، في بيئة إقليمية مُلتهبة غير مستقرة، ومجاورته لدولٍ مُتأزمة تُعاني من الحروب والنزاعات والصراعات، خاصةً الصراع (الإسرائيلي – الفلسطيني) فمنذ تأسيس الدولة الأردنية، وبحكم موقعها الجيوسياسي، تأثرت بهذه العوامل المتشابكة، وبسبب ما يواجهه الوطن العربي منذ عام 2011، إبَّان ما عُرف بـ«الربيع العربي» وما أفرزه من موجة أحداث متسارعة ومفصلية على جميع الأصعدة، وما أحدثه من تغييرات جذرية، وما تبعها من أزمات، فباتت الاضطرابات بمختلف أشكالها الظاهرة الأبرز خلال العقد الماضي، إذ أثرت تداعيات هذه الظروف الاستثنائية الخطيرة على استقرار المنطقة بوجهٍ عام، وتخللها تبعات صنعت محددات وتحديات لاستقرار الأردن وأمنهِ.

وفي خضم المخاطر المتنامية، والقضايا المركزية، والأحداث الطارئة، دأب الأردن باتخاذ سياسات ناجعة، واتباع استراتيجيات فاعلة لحفظ استقراره الداخلي؛ أتاحت له التكيف والتعامل مع الأزمات بمختلف أشكالها، ومعالجة التحديات والمهددات واحتوائها إلى حدٍ كبير، الأمر الذي ألقى على عاتق المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مسؤولية كبيرة في حماية الاستقرار الداخلي والأمن الوطني من الأخطار الخارجية والداخلية، التي لم تكن أمنية بحتة، بل أخذت أبعادًا متعددة: سياسيًا، اقتصاديًا، واجتماعيًا.

إنَّ الاستنارة بالفكر السياسي والعسكري لرئيس الوزراء الراحل وصفي التل، والمبني على تقدير الموقف، كـ«عملية عقلية» أساسًا لصُنع القرار واتخاذه، مُظهرًا أنَّه ليس هنالك عمل سياسي صرف، وليس هنالك عمل عسكري صرف؛ إنَّما مُحصلة جهد (أمني، عسكري، سياسي، اقتصادي، واجتماعي) يُعتمد عليها معًا، باعتبارها روافع للدولة الأردنية، وتُحقق الدولة مصالحها: الوطنية الحيوية، والعُليا بالاستناد على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

بالعودة إلى تاريخ بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، نجد أنَّها وُجدت قبل استقلال المملكة، وتشكلت بواكير نشأتها مع جذور النظام السياسي، واعتمد عليها كأساس داعم له منذ انبثاقه، لتشكل ركنًا أساسيًا من أركان الدولة، فهي واحدة من المؤسسات الرسمية الكُبرى: عددًا، وقدرةً؛ لتميزها بمستوى عالٍ من: التنظيم، والانضباط، والمؤسسية، والحياد، والمهنية، مما أهلّها للقيام بأدوارٍ على الصُعد كافةٍ، فعملت على صون الدولة داخليًا وخارجيًا، وحماية الشرعية والدستور، وتعزيز عناصر القوة السيادية، وفرض القانون، واضطلعت بمهمات إدارية مختلفة قبل أنْ توجد الوزارات أو الدوائر الحكومية، وكان لها دور تنظيمي وإداري متميز؛ حيث أهَّلت العديد من القيادات الإدارية التي رفدت الدولة، وأسهمت في تعزيز عمل

مختلف المؤسسات وتطورها، وفي التنمية الشاملة، والمحافظة على تماسك المجتمع وصهره في بوتقة واحدة، انسجامًا مع شعارها «يد تبني، ويد تحمل السلاح».

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ظهر الأردن من بين الدول الأكثر تأثرًا بحالة عدم الاستقرار الإقليمي، والذي زادت مؤشراته مع زيادة الاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، ومجاورته لدول تشهد أزمات وحروب ونزاعات وصراعات، خاصةً الصراع (الإسرائيلي–الفلسطيني) وما يشهده الوطن العربي منذ عام 2011، إبَّان «الربيع العربي» وتداعياته. بالمقابل –ورغم ما يعانيه الأردن من محددات وتحديات: أمنية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، والتي من شأنها أنَّ تهدد استقراره– برزت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وما لها من دور في استدامة استقراره الداخلي، وتبعًا لذلك، تنطلق الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: **ما فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن؟** وعن الأسئلة الفرعية:

1. ما الشكل البنائي للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهامها وواجباتها؟
2. ما فاعلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من جهة، والسلطة السياسية المدنية من جهة أخرى، في استدامة الاستقرار الداخلي؟
3. ما طبيعة العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الوطني والتنمية الشاملة؟
4. ما أبرز الأزمات، والتحديات الداخلية والخارجية، والقضايا الرئيسة، التي ظهرت خلال العقد الماضي؟
5. ما مدى ملائمة الاستراتيجيات المُتبعة من قِبل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمات والتحديات، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى سد الفجوات في المعرفة، وتقديم إضافة علمية من خلال تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي، بمختلف أبعاده: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبيان مدى مساهمتها في التنمية الشاملة، ومعرفة أبرز الأزمات وطبيعة التهديدات والمحددات والتحديات والقضايا الرئيسة؛ إذ ثمة تأثير لها في الاستقرار الداخلي خلال العقد الماضي، والإلمام بالآليات والاستراتيجيات المُتبعة للتعامل معها والتصدي لها، وفهم طبيعة «العلاقات المدنية–العسكرية» ومعرفة مهمات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وواجباتها، ووصف العلاقة بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، إضافةً إلى تقديم اقتراحات وتوصيات لاستدامة الاستقرار الداخلي.

أهمية الدراسة:

انبثقت الدراسة من حقل «دراسات السلام والنزاعات» وهو من فروع العلوم السياسية، وتتبع أهميتها من **الناحية العلمية**؛ لتخصصها بالشأن الأمني والعسكري، وسعيها في تقديم إضافة علمية، وبحثها في مواضيع بارزة بحاجة إلى تسليط الضوء عليها، وتحليلها منهجيًا بناءً على بيانات كمية ونوعية، وعرضها بأسلوب وصفي وتفسيري معمق، ومعرفة الارتباط بين متغيراتها ومؤشراتها التي تتناسب مع حالة الأردن، وارتكازها على مدارس فكرية ونظريات علمية تُفسر محاورها، وما تشكله من حافز لإجراء دراسات أخرى.

وتكمن أهميتها من **الناحية العملية** في ضرورة استدامة الاستقرار الداخلي؛ بسبب حجم التهديدات التي واكبتها بدءًا بإفرازات «الربيع العربي» التي كان أهمها «الحراك الشعبي» ثم الإرهاب والتطرف خاصةً «تنظيم داعش» مرورًا بجائحة «فيروس كورونا» وصولًا إلى تهريب المخدرات والأسلحة على الحدود، وغيرها من القضايا؛ ولسعيها في الإسهام بتقديم مقترحات وتوصيات لاستدامة الاستقرار الداخلي بمستوى عالٍ، وإمكانية الاستفادة منها عمليًا وتطبيقيًا في الأردن، ودول أخرى.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية:** التزمت بالفترة خلال 2012-2024، إذ انطلقت بعد حدوث ما عُرف بـ«الربيع العربي» عام 2011، وما حصل من أحداث وقضايا بارزة خلال السنوات الماضية، ولغاية العام 2024، إلى حين الانتهاء من إعداد الدراسة.
2. **الحدود المكانية:** تركزت على دراسة وضع الأردن داخليًا.
3. **الحدود الموضوعية:** شملت تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي تضم كل من: القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي، دائرة المخابرات العامة، ومديرية الأمن العام - التي تشكل عناصر للنظام السياسي الأردني، الأمر الذي يجعل الدراسة في سياق دراسات النُظم السياسية - وكذلك دراسة الاستقرار الداخلي، بأبعاده: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، مفادها أنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن بدرجة كبيرة، كما تفترض عدة فرضيات فرعية:

أولًا: تمتاز المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ببُنية مؤسسية، تمكنها من القيام بمهامها وواجباتها.

ثانيًا: طبيعة «العلاقات المدنية-العسكرية» المنظمة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، والسلطة السياسية المدنية في إطارها السليم؛ مما يعزز الاستقرار الداخلي.

ثالثًا: هناك فاعلية إيجابية للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تعزيز الأمن الوطني، كما أنَّ لها إسهامًا بالتنمية الشاملة، وأنَّ هذه الفاعلية ترتبط بعلاقة تكاملية طردية في استدامة الاستقرار الداخلي.

رابعًا: أثرت الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية والقضايا الرئيسة التي برزت خلال العقد الماضي في الاستقرار الداخلي، وتلاءمت الاستراتيجيات المتبعة لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل معها وإدارتها وحلِّها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها.

خامسًا: يُسهم الإنفاق العسكري في استدامة الاستقرار الداخلي، وفي التنمية بدرجة كبيرة.

مفاهيم الدراسة:

أولًا: المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية: يُعرفها كل من بوعافية (2016)، وسي حمدي (2018)، (دحماني و الأعرج، 2021) بأنَّها: مؤسسة استراتيجية من مؤسسات القطاع العام، ويُفترض بها الحياد عن الشأن السياسي، ومن مهامها صون استقلال الدولة وسيادتها، وأداة أساسية لتطبيق القانون، ومواجهة أي تهديد للأمن الوطني والاستقرار الداخلي. كما يرى اسعيدي والنعيمي (2022)، والعربي (2020) أنَّها: مؤسسة رسمية وسيادية غير سياسية تخضع للسلطة التنفيذية، وتقوم بأدوار دفاعية لتأمين استقرار الدولة داخليًا وخارجيًا. ويُعرفها اسعيدي (2020) أنَّها: قوة منظمة تمتلك الجاهزية والخبرة، وترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأمن الوطني، وحماية الحدود، ووحدة إقليم الدولة، وتدعم المؤسسات المدنية بناءً على التعاون المؤسسي، وتُنفذ واجبات أمنية داخلية خلال الأزمات والطوارئ، ومهمات اجتماعية وتنموية.

وتُعرف بأنَّها: مؤسسة وطنية تضم أجهزة مؤهلة، مهمتها الدفاع عن الوطن وسلامته، والحفاظ على أمنه الوطني بكافة أبعاده، ولها دور فاعل في استدامة الاستقرار الداخلي لتعاملها مع كافة المواضيع بمهنية وحرفية، ولها دور أساسي في التنمية بكافة جوانبها، فأصبحت «بيت خبرة» في كافة المجالات؛ نتيجة تراكم الخبرات لديها لخوضها تجارب ثرية (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

ويُعرفها الباحث إجرائيًا، بأنَّها: كُبرى مؤسسات الدولة، وهي وطنية سيادية، متكاملة ومحايدة، ولها استقلاليتها، وتخضع للسلطة السياسية المدنية، وتتميز بالانضباط والانتظام، وتتمتع بقدرات وكفاءات عالية، وتضم: القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، دائرة المخابرات العامة، ومديرية الأمن العام: بما في ذلك: مديرية الدفاع المدني وقيادة قوات الدرك، وتعمل فيما بينها بانسجامٍ وتنسيق، ضمن التخصصات والمهمات والواجبات الموكلة إليها، والتي حددها الدستور، وفي إطار القوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات، ومن وظائفها: حماية استقلال المملكة وسيادتها ودستورها، وفرض سيادة القانون، والدفاع عن الوطن داخليًا وخارجيًا، والتصدي للتحديات والأزمات.

ثانيًا: الاستدامة: قدرة النظام السياسي على حفظ الاستقرار والاستمرارية من خلال فاعلية المؤسسات، والتكيف مع الظروف المتغيرة والتصدي للتحديات الطارئة، وهي متعددة الأوجه، وتشمل العوامل: الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها، ويتطلب تحقيقها توازنًا بين جوانب التنمية كافة، ويُعد النظام المرن، سريع الاستجابة، القادر على اتخاذ الإجراءات والقرارات للإصلاح وإدارة الأزمات والصراعات وضمان سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين؛ بأنَّه نظام سياسي مُستدام (Al-Fouly, 2023).

ويُعرفها الباحث إجرائيًا، بأنَّها: قدرة النظام السياسي ومؤسساته على توطيد الاستقرار الداخلي واستمراريته، والمحافظة على أعلى درجاته، وديمومة الوضع المستقر، من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات ناجعة، والتكيف مع المتغيرات، والقدرة على التعامل مع الأحداث الطارئة، وإدارة الأزمات وحلِّها، ومواصلة تعزيز الأمن الوطني، واستمرار دفع عملية التنمية، وتحقيق الأهداف والمصالح العُليا.

ثالثًا: الاستقرار الداخلي: يُعرفه سليمان (2023) بأنَّه: بمجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ركيزة من ركائز المصالح العُليا للدول، وأبرزها حفظ الأمن الوطني، والإسهام في التوازن الداخلي والتنمية. ويرى (المجالي، 2015)، وهادي (2018) بأنَّه: الوضع الذي لا يطرأ عليه تغيير فُجائي أو جذري، عبر التكيف وضبط التغير لمنع الاهتزازات السريعة المفاجئة، من خلال اتخاذ النظام السياسي مجموعة قواعد سياسية تكفل له القدرة على التنبؤ بحدوث أي نزاعات داخلية، ومعالجتها بإجراءات استباقية، وتوظيف مؤسساته لاحتوائها ضمن نطاق الشرعية الدستورية، ودون استخدام العنف السياسي. في حين عرفته (الموسوعة البريطانية) بأنَّه: الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي قائمًا أثناء الأزمات، ودون وقوع صراع داخلي (بوعافية، 2016، الصفحات 308-312).

وتُعرفه عبدالرزاق (2017) بأنَّه: قيمة تسعى النُظم السياسية لتحقيقها، وهدف للأمن الوطني وتحقيق التنمية، وأداة تحليلية للتطورات الداخلية، فهو حالة من التوازن المستمر، بيد أنَّه لا يوجد دولة تتمتع بالاستقرار المطلق، فهو لا يعني غياب التغيير، وإنَّما بمضمونه ووجهته، ضمن عملية تدريجية منضبطة تتسم بتضاؤل العنف، وتعزيز الشرعية وكفاءة قدرات النظام، والاستجابة للمطالب الداخلية والخارجية، من خلال قدرة مؤسساته على حل النزاعات وإدارتها والتحكم بها والحد منها بالطرق السلمية والدستورية.

ويُعرفه الباحث إجرائيًا، بأنَّه: حالة اتزان، نسبي ومعياري، وهدف يسعى إليه النظام السياسي للمحافظة على سيادة الدولة واستقلالها، ويرتكز على مقومات وأبعاد، أبرزها: الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، ويتم تحقيق أعلى درجاته من خلال الحُكم الرشيد، واتخاذ سياسات ناجعة تنفذها مؤسسات النظام بفاعلية، وضمن استراتيجيات شاملة، والتكيف والقدرة على تجاوز المحددات، والعقبات، والتحديات، والأزمات، والقضايا الطارئة، والتي تشكل تهديدًا للأمن الوطني وتعرقل التنمية الشاملة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة توظيفًا تكامليًا لمناهج البحث العلمي، من حيث بناء المناهج، واستخدام أكثر من أداة من أدوات البحث العلمي، وصولًا إلى نتائج قائمة على الأدلة والبراهين وفقًا للمعايير المنهجية، بالاعتماد على **البيانات الكمية** من عدة مصادر، أبرزها: البيانات الرسمية، ومراكز استطلاعات الرأي العام. و**البيانات النوعية** من خلال إجراء الباحث مقابلات شخصية مع عينة من القيادات والشخصيات السياسية وكبار

قيادات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الذين تولوا مناصب سياسية وقيادية عُليا، بالإضافة إلى مسح العديد من الدراسات والأبحاث والأدبيات العلمية.

وبناءً عليه، اعتمدت الدارسة على «**المنهج البنائي – الوظيفي**» المُستقى أساسًا من «**النظرية البنائية – الوظيفية**» وتوظيفه من جهة «**المنظور الوظيفي**» لتحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وظيفيًا؛ كونه يُتيح دراسة البُنية الكُلية بوصفها مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، ودراسة مكوناتها الفرعية بوصفها مؤسسات مستقلة قائمة بذاتها، وتحديد العلاقات الارتباطية التفاعلية بين البُنية الكُلية ومكوناتها الفرعية؛ لتحديد قدراتها الوظيفية، وقدرتها على التفاعل والقيام بأدوارها وانجاز وظائفها وتحقيق أهدافها (مراد، 2010، الصفحات 14–17) ويرى هذا المنهج بأنَّ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية تعمل على مواجهة التحديات عبر مستويات وظيفية، وتأخذ الدراسة منها: التكيف والاستمرار والقدرات المتعلقة بفاعلية أدائها وسلوكها، ومعرفة مجموعة الأنشطة التي يُعد إنجازها ضروريًا لبقاء النظام واستمراره؛ إذ تتحقق الأهداف عندما تُنجز الأبنية وظائفها المحددة دستوريًا (كلاع، 2017، الصفحات 20–21).

كما استخدمت «**المنهج المؤسسي**» لدراسة خصائص المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وطبيعة اختصاصاتها، ومعرفة فاعليتها بشكل تفصيلي ووصفي، وتحليل أدوارها، وعلاقتها ببعضها ومع المؤسسات الأخرى، وتوظيفه كأداة لتحليل تفاعلها في السياقات: الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وتحديد ثقلها النسبي وحدود تأثيرها بالاستقرار الداخلي من خلال خصائصها وأنماطها وآثارها على مخرجات النظام السياسي؛ فكلما كانت المخرجات أكثر اتساقًا وتوازنًا مع المدخلات اقترب النظام من الاستقرار (بوعافية، 2016، الصفحات 318–319)؛ (كلاع، 2017، الصفحات 16–18).

وتم توظيفهِ لمعرفة مدى تكيف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وقدرتها على الاستجابة تجاه التأثيرات الداخلية والخارجية، وانعكاس ذلك على استدامة الاستقرار الداخلي (العامري، 2023، صفحة 2) باعتبارها وحدة أساسية للتحليل، ودراستها وحدةً واحدة وعدةَ وحدات، من خلال قياس المؤشرات المتعلقة بوظائفها وأهميتها ووصفها (بالة، 2017) واستُخدم «**الاتجاه الوظيفي**» لهذا المنهج؛ لتركيزه على وظيفة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية واعتقاده بوجود أثر سياسي لها في عملية صُنع القرار السياسي المتعلق بالاستقرار الداخلي والأمن الوطني؛ نظرًا لمسؤوليتها في حماية الدولة من التهديدات، وتقديمه تفسيرًا لـ«العلاقات المدنية – العسكرية» باعتبارها شراكة، ضمن الضوابط القانونية التي تحكم عملها في النظام الديمقراطي، وحيادها السياسي، والرقابة المدنية عليها، وتنفيذها لقرارات السلطة السياسية المدنية (دلال، 2023: 161) كما يُفسر «**المنهج المؤسسي**» التغيير المؤسسي، الذي قد يكون بهدف تطوير المؤسسة والأجهزة وتحسين أدائها أو دمجها مع مؤسسة أخرى استجابة لعوامل اقتصادية (كلاع، 2017، صفحة 18) كما حدث عام 2020 بدمج مديرية الدفاع المدني وقيادة قوات الدرك بمديرية الأمن العام.

الإطار النظري:

هناك العديد من المدارس الفكرية التي أسست نظريات لبحث بُنية المؤسسات وفاعليتها، وقدمت مؤشرات لقياس الاستقرار، وفي سبيل معالجة موضوع الدراسة وتأطيره نُشير في موجز لأبرزها: تُفسر «**المدرسة السلوكية**» الاستقرار من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية، ورأت أنَّ النظام السياسي المستقر يسوده السلم وسيادة القانون، ولا يشهد أيًا من مظاهر العنف، وأنَّ التغيرات السياسية والاجتماعية واتخاذ القرار تحدث وفقًا لإجراءات مؤسسية. في حين كانت «**المدرسة النظمية**» ذات نزعة محافظة؛ إذ اعتبرت الاستقرار مرادفًا ومساويًا لحفظ النظام، وأنَّ أيّ تغيير بمثابة تهديد له، ومؤشر على عدم الاستقرار، فيما اعتقدت لاحقًا أنَّ حفظ النظام والتوازن والاستقرار يرتبط بالتغير البطيء، دون وقوع اهتزازات سريعة ومفاجئة، ويتحقق ذلك من خلال التكيف مع الأوضاع وضبط الظروف المتغيرة والتحكم بها بإطار زمني معتدل وفقًا لتخطيط مُسبق (بوعافية، 2016، الصفحات 315-317) (أمَّا «**نظرية الدور**» فرأت أنَّ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من الوحدات البنائية للدولة، وأنَّ الدور يشكل وحدة بنائية لها، وحلقة وصل تربطها بالاستقرار الداخلي (محمد، 2021، صفحة 211).

يلاحظ مما سبق، بأنَّ تفسير كل مدرسة يختلف عن الأخرى، فمثلًا: تفسير «**السلوكية**» للاستقرار ضيق؛ لانحصاره على جانب السلوك السياسي، ما يؤكد ضرورة دراسة تعدد الاتجاهات النظرية لتفسير البيانات وفهمها (القاسم، 2021، صفحة 337) وعليه، استندت الدراسة على النظريات المفسرة لمواضيعها، وبشكل أساسي على «**النظرية البنائية – الوظيفية**» التي ترتكز على البعد المؤسسي، وأنَّ الاستقرار يتحقق من خلال قدرة مؤسسات الدولة على التكيف والتأقلم مع التفاعلات والمتغيرات، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية (Laghris & Bu Sharif, 2021, pp. 191-207) وأنَّ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وليدة كيانات بنيوية، تتكون من أجهزة مترابطة ومتكاملة، ومن الممكن تحليل هذا البناء تحليلًا بنيويًا ووظيفيًا إلى أجهزة، بحيث تؤدي وظائف أساسية ظاهرة وأخرى كامنة مُكملة لبعضها البعض، وهذا التنوع بالوظائف يساهم في التكيف على نطاق واسع واستدامة الاستقرار الداخلي بمستوى عالٍ (زيادة و وآخرون، 2014، صفحة 70) ونجد من خلال «**البنائية – الوظيفية**» تكاملًا بين الجانبين البنيوي والوظيفي للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وأنَّ لوظائفها أثرًا وفاعلية، وفقًا للتخصص والتفاعل بينها، كما تمكننا من تحليل الاستقرار الداخلي بكل أبعاده، وهو ما يتسق مع منهجَيْ الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك عدد -محدود إلى حدٍ ما- من الدراسات والأبحاث التي تناولت مواضيع الدراسة بشكل مترابط فيما بينها، أو كمتغيرات مرتبطة بعلاقات تأثيرية، منها:

أكد (الرشدان و وآخرون، 2024) في تقريرهم «مهددات وتحديات الأمن والاستقرار للمملكة الأردنية الهاشمية خلال عامي 2024-2025» أنَّ الأردن يواجه تحديات داخلية أمنيًا، اقتصاديًا واجتماعيًا،

وتهديدات خارجية؛ وعلى رأسها المشروع الصهيوني والإسرائيلي التوسعي على حساب الأردن، الصراعات العربية والفوضى الإقليمية، ووجود عصابات تهريب مسلحة على الحدود الشمالية، وقدم التقرير مقترحات للتعامل مع تلك التحديات، أبرزها: إعداد البيئة الداخلية والإقليمية لمواجهة طويلة الأمد مع الأطماع الإسرائيلية والإقليمية في الأردن، وإعادة تحديد مصادر التهديد، والتعامل معها بناءً على أسس دفاعية أمنية، اجتماعية واقتصادية.

كما تناول (الطوقة، 2024) في بحثه «الأمن الوطني الأردني: المفهوم والعناصر العامة» محاور الأمن الوطني الأردني الرئيسة وخصائصه، والتعرف على مرتكزاته وثوابته وأبعاده واتجاهاته العامة، في ظل وجود الأردن في إقليم يعاني من عدم الاستقرار، وما ينتج عن ذلك من تحديات وتهديدات مستمرة ومتجددة، وتوصل إلى أنَّ الأردن يعتمد على جميع العوامل والمقومات لتحقيق أمنه الوطني واستقراره، ومن أهمها المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. وبين (Bani Hamad & Bani Salameh, 2023) في دراستهما «أثر الإرهاب على المؤشرات السياسية في الأردن: 2011–2021» أنَّ النزاعات الإقليمية كانت سببًا لتعرض الأردن لهجمات إرهابية، وقاما بتحليل الواقع الأردني، من خلال المؤشرات السياسية ومؤشرات الإرهاب على الصعيدين المحلي والعالمي خلال الفترة 2003–2021، وخلصت بأنَّ مكافحة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية للإرهاب ينعكس إيجابًا على الاستقرار الداخلي.

أما دراسة سليمان (2023) بعنوان «الاستقرار في الأردن: عوامله ومحدداته ومتطلباته» فقد ركزت على أهمية الاستقرار، وتوصلت إلى أنَّ الأردن نجح في تجاوز العديد من الأزمات والتحديات خلال العقد الماضي رغم الاضطرابات والصراعات الداخلية في البيئة المحيطة له. في حين تناول Abu-Dalbouh (2019) بدراسته «دور الجيش الأردني في الاستقرار الإقليمي: دوره في أحدث الربيع العربي كدراسة حالة (2011–2016)» التحولات السياسية الناتجة عن الربيع العربي، وخلص بأنَّ الأردن شهد تباعًا موجات من الاحتجاجات الشعبية للمطالبة بإجراء إصلاحات شاملة، ورغم تعاظم هذه الموجات، بقي إلى حدٍ ما في حالة من الاستقرار.

تُشير الدراسات والأبحاث السابقة أنَّ ما يميز هذه الدراسة تناولها مواضيع ذات أهمية كُبرى، والبحث في غورها وصُلبها، وتقديمها تحليلًا منهجيًا يُستفاد منه علميًا وعمليًا، لتكون نبراسًا لصانعي السياسات ومتخذي القرارات، إذ بدأت خلال فترة «الربيع العربي» الحرجة وما تبعها من ارتدادات وموجات كان لها تأثيرات كبيرة على استقرار العديد من الدول، أدت إلى تغيير شكل بعض الأنظمة وطبيعتها، وأثرت في المشهد الإقليمي، وكان لها تداعيات على الساحة الدولية عمومًا، وبطبيعة الحال أثرت على الأردن، وشكلت تحديًا ومحددًا لاستقراره الداخلي، لينصب تركيز الدراسة على تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي بكافة أبعاده: الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والبحث في التهديدات، والأزمات، وتصديها لقضايا رئيسية ظهرت خلال العقد الماضي.

المبحث الأول: تحليل بُنية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهامها وواجباتها، ومناقشة طبيعة «العلاقات المدنية – العسكرية»:

خصص هذا المبحث لدراسة بُنية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتحديد مهامها وواجباتها، ومناقشة طبيعة «العلاقات المدنية – العسكرية» التي تنظم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من جهة، والسلطة السياسية المدنية من جهة أخرى؛ لنتمكن من تحليل فاعليتها في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن، وتعزيز الأمن الوطني، ومساهمتها في التنمية الشاملة.

المطلب الأول: بُنية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهامها وواجباتها:

تأسست المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وفقًا لـ«المأسسة» فهي جزء من مؤسسات الدولة، ويتم تنفيذ المهمات والواجبات بين أجهزتها بتنسيق وتناسق عاليين، وبوجه تكاملي دون الانفراد، وكلٌ ضمن واجباته ومهماته الموكلة إليه (مقابلات شخصية، محمد العبادي؛ مصطفى العجور، 2024) وتعمل فيما بينها ضمن تخصصاتها، ويعزز هذا الانسجام والتلاحم بين أجهزتها الاستقرار الداخلي، فبُنيتها وترابطها تمكنها من مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، خصوصًا من «دول التأثير» أي المحاذية للأردن كـ: العراق وسوريا، والتي تؤثر في الوضع الداخلي، وحاليًا فإنَّ سوريا من أهم دول التأثير، أما «دول الاهتمام» فهي دول الإقليم، كـ: إيران وتركيا (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

ويتم صياغة القرار واتخاذه داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، بعد دراسته بموضوعية وعمق وبشكل مستفيض وديمقراطي من قبل ذوي الاختصاص والخبرة ضمن مجلس يُشكل من قياداتها العُليا، فلا يوجد عمل فردي وإنَّما جماعي، ويُصار إلى تحليل التحديات والتهديدات، وتقدير الموقف وتداعياته، وبيان الجوانب السلبية والإيجابية، وتقديم التوصيات والاقتراحات والبدائل، واتخاذ آلية الاستجابة ومعالجتها كل حسب اختصاصه، ويتشكل ذلك عبر البناء التراكمي والدورات والتدريب على القيادة وطُرق التفكير؛ ما يجعل كبار قادتها قادرين على المساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الوطني من خلال (مجلس السياسات الوطني) والذي يترأسه جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويضم الوزراء ومدراء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المختصين بالموضوع، ويتم تنفيذ القرار بصرامة بما يصب في المصلحة الوطنية، كما يكمل عمل أجهزتها بعضها بعضًا، ويسود التعاون والتنسيق بينها (مقابلات شخصية، محمد العبادي؛ أحمد المحارمة، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

ولتوضيح ما سبق، تتمثل مهام المخابرات العامة بالدفاع عن المصالح الوطنية العُليا في الخارج، بالتنسيق والانسجام مع الأجهزة الأخرى، وتقديم النُصح والوصايا للحكومة؛ ليتسنى اتخاذ القرار الملائِم لصانعه (مقابلة شخصية، أحمد المحارمة، 2024) في حين يؤدي الدفاع المدني دوره بانسجام وتنسيق مع الأجهزة الأخرى، كتنسيقه مع الجيش، كون الجيش مساندا فعالا له من خلال القوى البشرية والآلية، خاصةً

أثناء الظروف المدنية الطارئة، أما في حالات الحرب فيكون الدفاع المدني مساندا عضيدا للجيش، وكذلك تعاون الدفاع المدني مع المؤسسات المدنية، مثل: وزارة التنمية الاجتماعية، الميناء، الزراعة، شركة مصفاة البترول، المدن الصناعية، والمناطق الحرة (مقابلة شخصية، عبدالله الحنيطي، 2024) وتعمل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وفقًا لـ«مبدأ الفصل بين السلطات» بالإضافة للاتساق فيما بينها والقطاعين: العام والخاص، من أجل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات والقرارات العامة للدولة، وهي غير مُسيسة وبعيدة عن العمل السياسي مما يحفظ مهنيتها (مقابلة شخصية، محمد العبادي، 2024) خاصةً وأنَّ «مأسستها» تُسهم بالحد من تدخلاتها في الشأن السياسي، لتكون في بيئتها الطبيعية وإطار وظيفتها الأساسية، والمتمثلة في الدفاع الوطني (غراب، 2018، صفحة 112).

المطلب الثاني: طبيعة «العلاقات المدنية – العسكرية»:

توصف العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة السياسية المدنية في أدبيات العلوم السياسية بـ«العلاقات المدنية – العسكرية» وتُقدم تفسيرًا لمنظومة التفاعلات بصيغة متوازنة (دلال، 2023: 160)؛ (سي حمدي، 2018، الصفحات 560–561) وتُنظم الأسس الدستورية والآليات القانونية نمط العلاقة وتقاسم الأدوار بينها، والمظهر العام لهذه العلاقات بالنظام الديمقراطي هو خضوع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية للسلطة السياسية المدنية؛ وفقًا لـ«مبدأ سيادة السلطة المدنية وسموها» (اسعيدي و النعيمي، 2022، صفحة 13) ويؤكد (Samueil Hantington) أنَّ احترافية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية يقتضي ضمنيًا حيادها السياسي وخضوعها للسلطة السياسية المدنية (كورى، 2018، صفحة 59).

وتُقدم «نظرية اقتسام المسؤولية» تفسيرًا لتصاعد دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل مع التهديدات المعاصرة لتميزها بالاحتراف، وحصر دورها في ترشيد القرارات التي تتخذها السلطة السياسية المدنية من خلال تقديم تقدير موقف ورؤية واضحة، وتنفيذها للقرارات دون القيام بأي دور سياسي، مما يضمن بناء علاقات ديمقراطية (اسعيدي، 2020، الصفحات 1–3) وتؤيد «نظرية اقتسام المسؤولية» حسب (Gouglace Blamd) مشاركة المؤسستين السياسية والعسكرية باتخاذ القرارات في قضايا معينة، أهمها: الاستراتيجية، التنظيمية، والعملية (كورى، 2018، صفحة 59) وهو ما أكده (Rebecca Schiff) بـ«نظرية التشارك والتوافق» بأنَّ الواقع يفرض عدم الفصل التام بين اختصاصات المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في عملية صُنع القرار لتحقيق المصالح المشتركة، ووفقًا لـ«الاتجاه الوظيفي» لـ«النظرية البنائية – الوظيفية» فإنَّ هذه العلاقات تتجه إلى التحول من علاقات مؤسسية تقوم على اعتبار أنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هيكلا منفصلا وقواعد تنظيمية إلى قيامها بوظائف ومهام لمواجهة التحديات، والحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن الوطني (غراب، 2018، الصفحات 112–113).

وبناءً على ما سبق توضيحه، فإنَّ السياسة العُليا للدولة التي يحددها جلالة الملك تصب في كافة السياسات وتحددها، حيث تنطوي تحتها جميع السياسات: الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية وتتبع لها، ويُعد «كتاب التكليف السامي» طريقا ومنهجا عمليا، ونهجا لجميع السياسات (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) وقد أظهرت نتائج دراسة العبادي (2013) أنَّ هناك تأثيرًا للمخابرات العامة في القرارات الداخلية والخارجية للحكومة، إذ يرى (91.5%) من عينة قادة الرأي العام أنَّها تؤثر في القرارات الداخلية، وقد بلغت بذلك قيمة «معامل ارتباط بيرسون» (0.153) ما يدل أنَّ هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين هذا التأثير ومساهمته في استدامة الاستقرار الداخلي، وأنَّها تؤثر في القرارات الخارجية بنسبة (80.0%) وارتباطًا ذا دلالة إحصائية بين مساهمة هذا التأثير في استدامة الاستقرار الداخلي بقيمة (0.174) بالمقابل، جاءت نسب إجابات العينة مرتفعة جدًا حول عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير الأجهزة الأخرى في تلك القرارات، ويؤكد (63.5%) بأنَّ الجيش لا يؤثر بهذه القرارات. ولكنه يُسهم في بلورة السياسة الخارجية وتمتين العلاقات (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018).

وقد أوضحت نتائج المقابلات الشخصية أنَّ «العلاقات المدنية – العسكرية» مبنية على عدم تدخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في الشؤون السياسية، وخضوعها للسلطة السياسية المدنية، وأنَّها تتولى مهمة تنفيذ القرار فقط، وليس صناعته، فهي أعمدة يرتكز عليها النظام الأردني من أجل ثباته واستقراره، ويتمثل تأثيرها باقتراح حلول وبدائل وتقديم النُصح، وتهيئة البيئة المناسبة لصانع القرار لوضع السياسة العامة، كما أنَّ من أبرز مهام المخابرات العامة تقديم «تقدير موقف» لما لديها من معلومات موضوعية ودقيقة، مما يسهم في استدامة الاستقرار الداخلي (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

إنَّ السلطة التنفيذية هي من تتولى القيام بشؤون الدولة وصُنع السياسات واتخاذ القرارات، بناءً على ما لديها من روافد ومصادر للمعلومات ومصادر استخبارية، والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من أهم مرجعياتها، فهي من مصادر المعلومات كونها تعمل في الميدان وبناءً على دراسة وإبداء الرأي، لكنها ليست صانعة للقرارات، وإنَّما تسهم بدور مشارك عبر الحوار بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية، للوصول إلى القرار السياسي النهائي الذي تتخذه السلطة التنفيذية وتتحمله (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

وارتباطًا بما سبق، فإن «نظرية صُنع القرار» تؤكد أن عملية اتخاذ القرار تمر بعدة مراحل متتابعة، ومن بينها: جمع المعلومات بصورة متكاملة، وتصنيفها وتحليلها وتكوين القرار وتشكيله، وتقوم بهذه «المهمة الوظيفية» مؤسسات الدولة المعنية بذلك، وأبرزها المخابرات، إذ إن عملية صُنع القرار نتاج بُنية مؤسساتية تعكس جهدًا جماعيًا تشترك فيه أجهزة ومؤسسات كلٌ حسب اختصاصها، في حين تنحصر عملية اتخاذ القرار بالسلطة السياسية المدنية، فالنظام الديمقراطي يتيح مجالًا لعمل المؤسسات والأجهزة الرسمية

بالمشاركة السياسية، وتطويع الإمكانات والوسائل المتاحة لتحويل القرارات إلى سياسات وسياقات تُحقق المصالح العُليا على أنه نظام ديمقراطي (فهمي، 2010، الصفحات 77–79).

وفي عام 2021 أكد (جلالة الملك عبدالله الثاني) على حصر مهمة المخابرات العامة في الدور الأمني (الحكمي، 2023) من أجل ترسيم الحدود الفاصلة بين الأمني وغير الأمني كـ: السياسي، والاقتصادي، لتطوير عمل المؤسسات الأخرى واستقلاليتها، ولتبقى في مقدمة الأجهزة الاستخبارية على مستوى العالم، ولتستمر بدورها الفاعل في مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تحيط بالأمن الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصةً المرتبطة بالتحولات الكُبرى، ودخول أنماط ومصادر خطيرة جديدة، ولتطوير عملها في المجالات الرئيسة، كـ: التعامل مع الإرهاب وتمويله، ومواجهة التحديات الحديثة كغسيل الأموال، والتحدي السيبراني، وتقديم المعلومات والتقارير الاستخبارية المهنية والمحترفة لصانع القرار لما تمتلكه من قدرات (أبو عودة، 2021).

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح أنَّ هناك ضرورة لتفعيل وزارة الدفاع، وأنْ يكون وزيرها عسكريًا ويتمتع بخلفية مُعمقة، ليعمل على صُنع السياسات الدفاعية، والإشراف على الصناعات العسكرية والدفاعية وتطويرها، وليكون بمنزلة حلقة وصل بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة السياسية المدنية، مما يحقق نموذجًا أفضل لـ«العلاقات المدنية – العسكرية» وتأطيرها لتبقى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية محايدة وبمنأى عن السياسة (مقابلات شخصية، مصطفى العجور، 2024؛ معروف البخيت، 2018) وأنْ تقوم هذه الوزارة بالمهام غير العسكرية، أي الأمور الإدارية واللوجستية، خاصةً في ظل الظروف الحالية، ولا سيما أنَّ رئيس الوزراء يقوم بدور وزير الدفاع بصورة «شكلية» بينما فعليًا يقوم بمهامها رئيس هيئة الأركان المشتركة ومديرو الأجهزة الأمنية، الأمر الذي قد يُعيق تفرغهم لمتابعة مهامهم الموكلة إليهم (مقابلات شخصية، محمود الخرابشة؛ عبدالرؤوف الروابدة، 2024) ما يتفق مع توصيات العبادي (2013) بأنَّ هناك أهمية لتفعيل وزارة الدفاع.

المبحث الثاني: تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن:

يركز هذا المبحث على تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي، وأبعاده كل على حدة، ودراسة أبرز المحددات والقضايا التي واجهت الاستقرار الداخلي، عبر معالجة البيانات الكمية وتفسيرها وإجراء المقارنات لمعرفة دلالتها، وتحليل البيانات النوعية وعرضها بأسلوب وصفي وتفسيري، لاختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة.

تمكن الأردن من حفظ أمنه واستقراره، رغم ما تشهده المنطقة من حالة عدم استقرار، خاصةً في ظل الأحداث والتطورات الجارية، وكان للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية كبيرة في ذلك، فهي «درع الوطن»؛ لما لديها من خبرة ومقدرة على التصدي للمخاطر والتهديدات على الصعيدين الداخلي والخارجي،

ما مكن الأردن من عبور تلك المحطات الحرجة (مقابلات شخصية، محمود الخرابشة؛ عبدالله المحارمة، 2024) ويُشير العبادي (2013) إلى أنَّ تأثير المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي عالٍ، حيث بلغت قيمة التباين (0.52) عند استخدام «معامل الانحدار» في المتغير التابع ليتم تفسيره في المتغير المستقل؛ وهو تأثير عالٍ، وأنَّ (46.5%) من عينة قادة الرأي العام يرون بأنَّه بدرجة مرتفعة جدًا، و(43.0%) بدرجة مرتفعة. وكانت فاعلية الجيش والمخابرات العامة كبيرة جدًا مقارنة ببقية الأجهزة. حيث يعتقد (55.5%) أنَّ فاعلية المخابرات العامة كبيرة جدًا.

المطلب الأول: الاستقرار الأمني:

تنطلق الاستراتيجيات العسكرية والأمنية من الثوابت الأردنية، وهي استراتيجيات مشتركة بين كافة مؤسسات الدولة، وجزء من السياسة العُليا للدولة، وتتماشى معها من خلال ترجمتها بما يحفظ الأمن والاستقرار، والتصدي للأزمات بمختلف أنواعها، والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية منضبطة بالسياسة العُليا للدولة، وملتزمة بها، خاصةً بتنفيذ الجزء المتعلق بها، وأداؤها بذلك متميز (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) وقد أظهرت النتائج أنَّ هناك علاقة إيجابية بين الاستراتيجيات المُتبعة لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وتعاملها مع كل من: الأزمات، إدارتها وحلِّها، اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوعها، التحديات الداخلية والخارجية، والقضايا الرئيسة.

الفرع الأول: إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها: تؤكد قدرة مؤسسات الدولة على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية، وضبط الأمن الداخلي، وجود مستوى عالٍ من الاستقرار الداخلي (بوعافية، 2016، صفحة 321) ويؤكد العبادي (2013) بأنَّ هناك فاعلية إيجابية وبمستوى عالٍ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، إذ بلغت قيمة «معامل ارتباط بيرسون» (0.588) بخصوص الإجراءات الوقائية لدى المخابرات العامة وقدرتها على إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، ومساهمتها في استدامة الاستقرار الداخلي، ما يؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين، لتأتي بالمرتبة الأولى بين الأجهزة الأمنية في ذلك، يليها الأمن العام، وأنَّ هناك تأثيرًا عاليًا في تعامل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مع الأحداث الطارئة الناتجة عن الأزمات الخارجية المؤثرة في الاستقرار الداخلي، إذ تُبين النسب المئوية أنَّ فاعلية الجيش ممتازة بـ(72.5%) ثم المخابرات العامة بـ(61.5%).

فمن أسس المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومبادئها الدفاع عن الوطن، فهي تشكل العمود الفقري للدولة الأردنية، وقد أدت جانبًا مهمًا لتأمين الاستقرار، عبر اتخاذ إجراءات وانتهاج استراتيجيات تبعًا لطبيعة الحدث، وتتماشى مع تطوراته، فهي تعمل على إدارة الأزمات وحلِّها بالوقاية منها قبل وقوعها، وفي حال حدوثها فإنَّها تعالجها دون أنْ تتضخم (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018) ومن خلال تعاونها مع مؤسسات الدولة كـ(المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات) ولما لديها من قدرة عالية لوضع خطط وحلول

لمعالجة الأزمات، والتنبؤ بها قبل حدوثها بالمستقبل بشكل استباقي ووقائي والحد من آثارها (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

كما يسهم وجود الاتساق داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بإدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، فدور الجيش ينصب على حماية الوطن من التهديدات الخارجية، وعدم التدخل في الوضع الداخلي إلا بحالات معينة، وضمن إطار الدستور ووفقًا لأحكام القانون، فيما تقوم المخابرات العامة بجمع المعلومات لـ«الاستنارة» بها في وضع خطط تمنع حدوث الأزمة، وفي حال حدوثها يتعامل معها الأمن العام وقوات الدرك بتكتيكات تُقلص حدتها، فالأمن العام يعمل على منع الجريمة وفرض القانون، بينما تعالج قوات الدرك قضايا، مثل: مكافحة الشغب، فض الاشتباكات، وحفظ المؤسسات والمنشآت الدولية والسفارات وحمايتها، في حين يتعامل الدفاع المدني مع الأحداث ضمن تخصصه وواجبه الإنساني بخدمة الوطن والمواطن، والسلامة العامة، والتعامل مع الكوارث وتقليل الخسائر، ما يعني أنَّ مهام بعض الأجهزة وقائية والأخرى علاجية (مقابلات شخصية، ظاهر الفواز، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

وتقوم المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بمواجهة الأزمات من خلال التعامل معها بـ«الأسلوب المُتدرج» (مقابلة شخصية، محمد العبادي، 2024) خاصةً أنَّ الأزمات وتناميها يُشكل تحديًا حقيقيًا أمام «تقنية إدارة الأزمات» ولنجاعة هذه التقنية لا بد من بلورة حلول جذرية للأزمات، وتطوير أساليب وآليات لإدارتها، والتدخل لمنع وقوعها وإيقافها بالوسائل الوقائية ودرء تفاقمها وتداعياتها، ومنعها من الانفجار مجددًا، مما يحد من الاضطراب، ويُسهم في استدامة الاستقرار الداخلي (لكريني، 2010، الصفحات 65–70) ويُصنف الأردن من الدول «ذات الاستقرار الدائم» رغم حدوث أزمات بنيوية: أمنية، سياسية، واقتصادية، كونها بالمجمل غير قادرة على زعزعة أمنه الوطني (برقاوي، 2018، الصفحات 477–478) ولقدرة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية على التكيف الإيجابي، والمرونة في إدارة الأزمات، وتجاوز التحديات، وتمثل نجاحها جليًا بذلك خلال العشر سنوات الماضية (سليمان، 2023، صفحة 153).

الفرع الثاني: الأوضاع الأمنية: يُحكم موقع الأردن في منطقة غالبًا ما تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، فإنَّ تعزيز أمنه الوطني واستدامة استقراره على رأس أولويات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية (International Trade Administration, 2024) ما أفضى بأنْ يكون الوضع الأمني في الأردن في أعلى مستوياته، إذ تمكن من المحافظة على استقراره بشكل متميز رغم وجوده في بيئة حروب وصراعات (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) فلطالما انسجمت المقاربات الأمنية الأردنية بمختلف تكتيكاتها مع حجم التهديدات الأمنية (جابر، 2024، صفحة 80).

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في السنوات الأخيرة تحسنًا واضحًا في زيادة إحساس المواطنين بالأمن والسلامة الشخصية، وعدم الخوف من حدوث أي إشكاليات أمنية أو سياسية أو جنائية، ويُشير (شتيوي و الخطيب، 2016) إلى أنَّ قيمة القياس لدى المواطنين اللذين يمنحون تصنيفًا إيجابيًا للأوضاع

الأمنية بلغت (0.73) وهي نتيجة إيجابية وتصنيف متقدم جدًا، وارتفاع علاقة المقياس بين الأردنيين الذين يشعرون بتوفر الأمن إلى (0.74) وحصول مؤشر إحساس المواطنين بالأمن والسلامة الشخصية على (0.93) ما يعني أعلى تصنيف، وهو بذلك «إصلاح مكتمل» وحصلت المؤشرات الخاصة بالثقة بـ: الجيش، المخابرات العامة، والأمن العام في عملية بناء الدولة والدفاع عنها، والمؤشرات الخاصة بمدى نزاهة الجيش والمخابرات، على تصنيف «إصلاح مكتمل» أيضًا.

ومن الطبيعي أنْ يواجه الاستقرار ظهور بعض الأزمات الطارئة، التي تحتاج لدور أمني وعسكري للتعامل معها وإداراتها، إذ إنَّ من واجبات الجيش أنْ يحمي الوطن من أي اعتداء خارجي، وبالتزامن تتعامل الأجهزة الأمنية مع أي تهديد داخلي، حيث تتعامل المخابرات العامة مع التهديدات الداخلية والخارجية، وتتصدى لاختراق «الخلايا النائمة» التي تهدف إلى إثارة أزمة أو نزاع (مقابلة شخصية، مصطفى العجور، 2024) وفي العقد الأخير ظهرت عوامل مرتبطة بالإرهاب والتطرف، و«الخلايا النائمة» التابعة لـ«تنظيم داعش» ومحاولات تنفيذ عمليات على الساحة الأردنية (ساتلوف و شينكر، 2016) وهو ما سيتم مناقشته في الملفات والقضايا الرئيسة، وأهمها:

الفرع الثالث: مكافحة الإرهاب والتطرف: يُعاني محيط الأردن الإقليمي من هشاشة أمنية نتيجة الصراعات والأزمات والحروب، أهمها: غزو العراق عام 2003، والصراع الداخلي في سوريا منذ عام 2011، الذي امتد ليُمسي صراعًا دوليًا، كما أدت الحرب على الإرهاب إلى زيادة مستوى عدم الأمان، حيث رصد «مؤشر السلام العالمي» الصادر عن (معهد السلام والاقتصاد) عام 2017، تراجعًا حادًا في حالة السلام والاستقرار على المستوى العالمي، بسبب التهديدات الأمنية للأمن العالمي، وتزايد التهديدات الإرهابية، وكانت منطقة الشرق الأوسط الأكثر اضطرابًا للسنة الخامسة على التوالي (الحنفي، 2023، الصفحات 153-154) بالمقابل، أشارت (مؤسسة غالوب الدولية للدراسات والأبحاث الأمنية والمختصة برصد مستوى الشعور بالأمان، والثقة بأجهزة الأمن، وسيادة القانون) إلى أنَّ «مؤشر القانون والنظام العالمي» لعام 2021، أكد أنَّ الأردن يمضي قُدمًا في التغلب على المشاكل الداخلية، وتحقيق نجاحات في بيئة آمنة ومستقرة، ليحل الثاني عربيًا والسادس عشر دوليًا (ستراتيجيكس، 2021).

ونتيجة تضخم حجم التهديدات الأمنية للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي تشكلها «الخلايا النائمة» باعتبارها من العوامل الخارجية المؤثرة بالاستقرار الداخلي في الأردن، ومصدرًا مباشرًا يهدد أمنه الوطني (المجالي، 2021، صفحة 55) انخرط الأردن منذ عام 2014 في التحالف الدولي لمكافحة «تنظيم داعش» في سوريا، الأمر الذي عزز المخاوف من تنفيذ التنظيم عمليات انتقامية، وانتقال مقاتليه إلى داخل الأردن، خاصةً أنَّه لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية تناميًا لتواجد «المجموعات الراديكالية» في الأردن، وبالفعل، شهد الأردن عددًا من الاستهدافات الإرهابية، أبرزها: حرق

الطيار معاذ الكساسبة، واستهداف مكتب مخابرات البقعة، وأحداث الفحيص والسلط وقلعة الكرك، وعملية الركبان على الحدود مع سوريا، وعملية قاعدة الجفر الجوية، بالإضافة إلى العديد من المخططات الإرهابية التي تم إحباطها من قِبَل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وكشف العديد من «الخلايا» وإفشال مخططاتها بصورة استباقية وتفكيكها وتجفيف منابع الإرهاب، من خلال اتخاذ المزيد من الاجراءات الوقائية والعلاجية، والانخراط بالعديد من الاتفاقيات الدولية الأمنية والعسكرية في مجال مكافحة الإرهاب (المجالي، 2019، الصفحات 87-100)؛ (ElKahlout & Hadid, 2021, pp. 852-861)

حرص الأردن على عزل نفسه عن الأحداث السورية، وعن امتداد تبعات تلك الأزمة إليه (ساتلوف و شينكر، 2016) إلا أنَّ قربه الجغرافي وتحالفاته، وما شكله «تنظيم داعش» من تهديد مباشر على استقراره، أكد ضرورة التحرك والتصدي لذلك، حيث نفذت الطائرات الحربية الأردنية سلسلة غارات على التنظيم داخل سوريا (Harmoon Center for Contemporary Studies, 2024, p. 4) بناءً على مسوغات أمنية واستراتيجية، ومطلبًا ضروريًا للمحافظة على أمن الأردن واستقراره، وقد حققت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية نجاحًا في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني والاستخباري والعسكري مع الأطراف الدولية، وواصل الجيش مهامه في تأمين الحدود إلى حدٍ كبير (العفيف و محافظة، 2021، الصفحات 313، 316-317) وتستمر المخابرات العامة بدورها، ورغم أنَّه خفي لكنه محسوس ويصب في حفظ الأمن الوطني، والمتمثل بمتابعة التنظيمات غير الشرعية وكشفها (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) فصميم عملها هو إحباط العمل التخريبي، لامتلاكها الوعي الكامل بالمخاطر التي يمكن أنْ تنجم أو تتشكل (قناة المملكة، مقابلة المساعد الأسبق لمدير المخابرات العامة-اللواء المتقاعد قاسم الرواشدة، 2024).

ويُعد الأردن من أكثر الدول التي تعرضت لمحاولات تنفيذ عمليات إرهابية، نتيجة مواقفه ووسطيته، إلا أنَّ يقظة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهنيتها وكفاءتها ودقتها وجاهزيتها مكَّنتها من التصدي لتلك المحاولات وإحباطها، وكبح جماحها في مهدها، ومتابعة التنظيمات الإرهابية والتصدي لها، والوصول إلى العناصر الإرهابية التي هددت استقراره من خارج الوطن، ليصبح الأردن من أكثر الدول مهنية وحرفية؛ لقدرته على الحصول على معلومات تسبق تنفيذ العمليات الإرهابية (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024) وتقليص نشاط «تنظيم داعش» بشكل كبير، كما أنَّ استراتيجيات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية متجددة حسب الحاجة، وتأتي تغذيتها من الميدان، وتبدأ بالمعلومة وتقييمها وضمان نوعيتها ومصدرها ومتابعتها، وتمر بمراحل تدقيق قبل تطبيقها، ثم وضعها بيد أصحاب الاختصاص، والتنسيق مع مختلف الأجهزة ذات العلاقة، وضبط الاختصاص ثم التصرف، ما يؤكد وجود دور تكاملي تنسيقي هام وأساسي بشكل كبير داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والتطرف (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

إنَّ تميز الأردن بالوسطية والتسامح ومواقفه المعتدلة جعل المواطن وسطيا ومعتدلا وشريكا بالأمن، إلا ما ندر؛ بسبب ظروف التطرف التي نشأت على أراضٍ عربية أخرى وجدت لها صدى في قلة قليلة، ولذلك، لم يواجه الأردن حالات تطرف، إلا قليلًا من الاختراقات، فكانت العمليات الإرهابية والمتطرفة محدودة رغم قسوتها، خاصةً عند مقارنتها بحجم العمليات التي وقعت في دول أخرى، كما لم يكن هناك بؤر أو إنشاء مناطق لم تستطع الدولة الوصول إليها، بل حافظت الدولة على تواجدها في كافة مناطق إقليمها وفرض سيادتها، وتمكنت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من مكافحة الإرهاب والتطرف من خلال القيام بدور استباقي ودراسة منابع الإرهاب والتطرف وتجفيفها، وتنفيذ برامج حوار ونقاش مع المتطرفين لفهم أسباب تلك الظاهرة (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) ويؤكد الباحث أنَّ «الاستراتيجيات الوسطية والمعتدلة» التي جُبل عليها المواطنون أسست لـ«حاضنة شعبية أمنية» تدعم المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والتطرف.

يؤدي تشكيل التنظيمات والمجموعات الإرهابية في سوريا والعراق إلى احتمالية انتشارهم إلى الدول المجاورة، بما فيها الأردن، خاصةً أنَّها تحاول تنفيذ أنشطة تهريب: البشر، الأسلحة، والمخدرات، ونتيجة لذلك؛ حرصت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية على رفع جاهزيتها للمحافظة على الأمن الوطني والاستقرار (Abu-Dalbouh, 2019, p. 651) وأثبتت قدرتها على التعامل بفاعلية بضبط الحدود والتصدي لعصابات التهريب ومنع التسلل (ساتلوف و شينكر، 2016).

الفرع الرابع: محاربة تهريب المخدرات والأسلحة: إنَّ مجاورة الأردن للدول المنتجة للمخدرات في الشمال والدول المستهلكة لها في الجنوب والشرق، أدت إلى محاولة جعله منطقة مرور ومحطة نقل للإتجار بالمخدرات باتجاه دول الخليج (Council of the European Union, 2015, p. 4) وتُعد شبكة المخدرات في سوريا من أخطر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، ليظهر «اقتصاد الحرب» ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب، بالتزامن مع تورط شخصيات سياسية وأمنية واقتصادية بالإضافة لأمراء الحرب وقيادات المليشيات في سوريا، حتى أمست موطنًا رئيسًا لإنتاجها والإتجار بها؛ ما أدى لارتفاع مستوى الخطورة والعنف على الحدود الشمالية (جابر، 2024، الصفحات 33-39)؛ (Steenkamp, 2024, p. 113) .

شهدت الفترة الماضية تصاعدًا بعمليات التهريب وكثافة وتيرتها من حيث الكم والنوع، خاصةً أنَّ الجانب السوري لا يُغطي الحدود من جهته، ولا يوجد سيطرة فعلية وإنَّما شكلية، لا سيما أنَّ عصابات التهريب مدربة ومنظمة، ولديها القدرة على تطوير وسائلها وآلياتها، وباتت تستخدم الطائرات المسيرة، وتعمل بمنهجية، حيث تحولت تلك العمليات من محاولات تسلل إلى اشتباكات مسلحة واستهداف قوات حرس الحدود التابعة للجيش، لعبور الحدود بالقوة، حيث اتبعت عصابات التهريب «تكتيك التشتيت» من خلال قيامها بافتعال

حدث ما لتشتيت تركيز حرس الحدود، وبالتزامن مع ذلك، تقوم مجموعات أخرى بالتهريب؛ لذا لا بد من إيجاد قوات بـ«الخلف» لمعالجة فورية واستجابة سريعة لمثل هذه المواقف الطارئة، كما أن طول الحدود يزيد من صعوبات التصدي لها، والحاجة لأعداد كبيرة من الجنود لحمايتها وتغطيتها، إلا أنَّ حرفية الجيش وجاهزيته وتعاونه مع الأجهزة الأمنية مكنته من القيام بذلك؛ لتصبح جزءا من الممارسات اليومية للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، معززة بوعي المواطن وتعاونه (جابر، 2024، الصفحات 19–21)؛ مقابلات شخصية، محمود الخرابشة؛ ظاهر الفواز، 2024).

تؤكد البيانات الإحصائية أنَّ (85%) من المخدرات المضبوطة مخصصة للتهريب خارج الأردن، إلا أنَّ هناك قلقا من تحول الأردن لسوق استهلاكية (Holleis, 2024) حيث تؤكد إحصائيات الأمن العام أنَّ جرائم المخدرات من حيازةٍ، تعاطٍ، وإتجار، ارتفعت بشكل كبير خلال العشر سنوات الماضية، وبلغت (18,300) جريمة، وكانت النسبة الأعلى (93.3%) من الجرائم في عام 2014، إلاّ أنَّ عامي 2021 و2022 شهد انخفاضًا بهذه النسبة؛ نتيجة فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية (Jordan Strategy Forum, 2023, p. 4) ؛ وبذلها مزيدًا من الجهود لوقف التهريب، وتأمين الحدود والتصدي لتلك العصابات (قسوس، 2024)؛ (المجالي، 2019، صفحة 104) ويُظهر التتبع الكمي ارتفاع وتيرة أنشطة تهريب المخدرات، في حين تدل الكميات المضبوطة على فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية (جابر، 2024، صفحة 41) فلم يكن الأردن مقرًا للمخدرات، وما يمر من مخدرات أقل بكثير مقارنةً بدول أخرى؛ نتيجة حرص المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وتصديها لذلك، بناءً على دور استخباراتي أساسي، وتعاونها وتنسيقها مع الأجهزة المدنية كدائرة الجمارك (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

ومن أجل وقف «عمليات الاختراق» باعتبارها تحديًا أمنيًا يحمل تبعات اقتصادية، اجتماعية، وصحية، وردًا على التحديات المتصاعدة، ولحماية الحدود، نفذ سلاح الجو ضربات استباقية استهدفت تلك العصابات داخل الأراضي السورية، ويهدف هذا «النهج الاستباقي» إلى تحصين أمن الأردن واستقراره، كما أسهم اعتقال العديد من المهربين في الكشف عن شبكات محلية داخل الأردن، واتصالات مع شبكات داخل سوريا، وعملت هذه العملية المعقدة على إحباط كبير لعمل الشبكات العابرة للحدود (The New Arab Staff and Agencies, 2023). (Harmoon Center for Contemporary Studies, 2024, p. 5).

إنَّ تعزيز عصابات وشبكات التهريب من قدراتها، وتكيفها مع تدابير حماية الحدود المشددة، وتصعيد مواجهاتها مع حرس الحدود، ومحاولة اختراق الأراضي الأردنية بشكل مباشر باستخدام أسلحة متطورة وقاذفات الصواريخ والألغام المضادة للأفراد، واعتماد المهربين تكتيكات عسكرية، وتحوُّل تنَقلهم عبّر التضاريس الصعبة، غيّر قواعد الاشتباك ومثّل تحوُّلًا كبيرًا، وتطورًا شكل تهديدًا لاستقرار الأردن، وتفاقمًا للوضع، وبات يُنذر بأنَّ تشهد الحدود مزيدًا من التطورات الأمنية والتصعيد العسكري، في حال لم يتم التعامل مع هذه التهديدات بفاعلية، واتباع نهج استراتيجي لتعزيز أمن الحدود (Harmoon Center for

Contemporary Studies, 2024, pp. 4-5) واللّافت للنظر أنَّ هناك محاولات جديدة لاختراق الحدود على الواجهة الجنوبية وتهريب المخدرات (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

وبالتزامن مع محاولات تهريب المخدرات، ارتفعت وتيرة محاولات تهريب الأسلحة والمتفجرات والصواريخ (جابر، 2024، صفحة 43) ويؤكد Harmoon Center (2024) أنَّ أنشطة التهريب شهدت توسعًا ملحوظًا وأكثر كثافةً وتعقيدًا؛ لتشمل تهريب الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمتطورة، خاصةً بعد سيطرة النظام السوري على المنطقة الجنوبية من سوريا عام 2018، واستخدام تلك العصابات الطائرات المُسيرة لأغراض التهريب والمراقبة، والتي تمكن الجيش الأردني من إسقاط العشرات منها، ويُعزى ذلك إلى وجود «سد منيع» وجهود تشديد أمن الحدود البرية (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) إلا أن الوضع تصاعد إلى مستوى مثير للقلق، وازداد التهديد الأمني بشكل كبير، وأنَّ كل يوم بات يحمل موجة غير مسبوقة، وإمكانية أنْ يؤدي تدفق الأسلحة إلى تأجيج عدم الاستقرار الداخلي، وتمكين العناصر الإرهابية (Al Makahleh, 2024؛ Holleis, 2024) حيث تعتمد التنظيمات الإرهابية على الاتجار بالمخدرات والأسلحة لتمويل المخططات والعمليات الإرهابية وتنفيذها (حموم، 2020، الصفحات 546-555).

مع بداية عام 2022، أصبحت الحدود موقعا جديدا للصراع؛ بسبب اشتباكات قوات حرس الحدود مع تلك العصابات التي استغلت الهدوء النسبي في الحرب الأهلية السورية، ومن جهته، انتهج الجيش سياسة إطلاق الرصاص خلال الاشتباكات، وبالفعل تمكن من تحييد العشرات منهم، وفي سياق الاستجابة لضبط الحدود و«عسكرتها» قام بنشر قوات إضافية، والمزيد من الأدوات التكنولوجية والمعدات الحربية المتقدمة، وكاميرات الرؤية النهارية والليلية، وأجهزة الاستشعار والرصد، ضمن استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات، والبقاء في صدارة التكتيكات المتطورة (Steenkamp, 2024) ؛ (Sharp, 2023, p. 121) مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ العنصر البشري هو جوهر نجاعة التصدي لهذه الأزمة، خاصةً وأنَّ الوضع الحالي جيد رغم حدوث بعض الخروقات، ويُقترح انتهاج «أسلوب التتبع» للكشف عن تلك الشبكات المتمثلة بالمصدر والمتلقي، من أجل الوصول إلى «رأس منبعها» (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي:

تبرز فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار السياسي بعدم إقحامها في الشأن السياسي، و«تحريم» انتساب كوادرها لأي حزب، وعدم السماح لأي حركات سياسية أنْ «تخترقها» حيث أكد الدستور على وطنيتها وحيادها (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018) فضمان ذلك يُعزز الاستقرار الداخلي (هادي، 2018، صفحة 140) ويُشير (Jennifer, 2011) إلى أنَّ الاستقرار الداخلي والحد من الصراع الداخلي يترتب عليه تحولات ديمقراطية. وتعتبر المشاركة السياسية الفعالة والتي من أشكالها التظاهر من أهم المؤشرات والمعايير لقياس مستوى الاستقرار السياسي، ومن الأسس التي تُضفي الشرعية على

النظام الديمقراطي، وإرساء البناء المؤسسي (بوعافية، 2016، الصفحات 320–323)؛ (هادي، 2018، صفحة 131) ومنذ العام 2011 ولغاية مطلع العام 2023، شهد الأردن ما عُرف بـ«الحراك الشعبي» والذي شمل مظاهرات واحتجاجات شعبية سلمية للمطالبة بإصلاحات شاملة، واحتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية، فبنهاية العام 2022 حدثت عدة أزمات، من ضمنها: أزمة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية ووسائل النقل، بالإضافة إلى أزمة نقابة المعلمين (الحكمي، 2023).

ويُعد **«الحراك الشعبي»** من أهم القضايا والمؤشرات لتحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار السياسي، خاصةً وأنَّ الدستور يكفل حرية المواطن ويعززها، وحرية الاجتماع، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، لذا، تميزت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تعاملها مع «الحراك» بروح إيجابية واحتوائه عبر انتهاج العقلانية والرؤية الحصيفة والوسطية، وضمن مفهوم «الأمن الناعم» وبلغة الحوار والوسائل السلمية، الأمر الذي أسهم في منع وقوع مواجهات، وقد فرضت السياسات والاستراتيجيات المتبعة على «الحراك» أنْ يكون سلميًا، ويُضاف إلى أنَّ الوعي والنضج لدى مكونات «الحراك» أسهم بالإبقاء على سلميته، فهذه العوامل وغيرها، مكنت الأردن من تجاوز حالة الاحتقان وتداعيات «الربيع العربي» والخروج من الأزمة، واستدامة استقراره الداخلي، على عكس العديد من الدول التي تعاملت مع تلك الظواهر بالقوة والعنف (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

وقد حرصت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في مرحلة «الربيع العربي» على حرية المواطنين والتعبير عن رأيهم، ووقوفهم إلى جانب قضايا الأمتين الإسلامية والعربية بحُرية، وتعاملت بسلم ولباقة مع «الحراك» ولم يتم اللجوء إلى العنف «ولم يراق الدم، ولم تمتلئ السجون لأسباب سياسية، ولم تعلق المشانق لأسباب فكرية» فـ«الهدوء يقابله الهدوء، والقسوة تقابلها القسوة، والصدام يقابله صدام ويؤدي له» لذا كان «الحراك» أقرب للتعاون، وكانت ردود فعل المتظاهرين مماثلة وإيجابية، وتفاعلوا مع الدور العقلاني للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي التزمت بالابتعاد عن القسوة والصدام إلا في حالات معينة، فالتعامل مع حالات الشغب والفوضى؛ ضرورة لحفظ الأمن والاستقرار الداخلي، فرغم حدوث بعض الاحتكاكات، إلا أنَّها لم تؤدِ إلى صدام كما حصل في بعض الدول الأخرى، ما مكن الأردن من تجاوز تلك المرحلة بأقل الخسائر (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه العبادي (2013) بأنَّ قيم «معاملات الارتباط بيرسون» بين مدى ملاءَمة الاستراتيجيات الأمنية المتبعة لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل مع «الحراك» ومساهمتها في استدامة الاستقرار الداخلي ذات تأثير عالٍ، وأنَّ هناك ارتباطًا ذا دلالة إحصائية بقيمة (0.450) لدى المخابرات العامة، يليها الجيش بـ(0.407) وأنَّ هناك تقاربا بين نسب تحليل هذه الفاعلية بدرجة ممتاز، وبدرجة جيد جدًا، كما أكد (الجبور، 2014) أنَّ هناك أثرا ذا دلالة إحصائية للإجراءات والسياسات الأمنية التي اتبعتها المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية لمنع تفاقم «الحراك» ووصوله

إلى مرحلة العنف، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.67) أي بدرجة مرتفعة، كما أثمر «التفاعل الأمني غير الصدامي، وتوازن المواجهة» ودرء العنف في سياق سلمي عن طريق إدارة الصراع بطريقة «التنظيم العقلاني للصراعات» باحتواء «الحراك» ومثّل ذلك خيارًا عقلانيًا، وتعبيرًا عن توجه ديمقراطي للدولة الأردنية (الحوراني، 2016، صفحة 217، 221، 228).

ويؤكد شتيوي والخطيب (2016) بأنَّ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية تعاملت مع «الحراك» بانضباط، وبرؤية أمنية وفقًا لـ«الأمن الناعم» مما خفف من حدة التوتر. فهي من أهم المؤسسات التي تؤدي دورًا في استدامة الاستقرار الداخلي عبر استراتيجيتها الفعالة في التعامل مع «الحراك» (المجالي، 2013، صفحة 21) واتباعها استراتيجية «عقلنة الشارع» عبر الحوار وعدم الصدام (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018) وفقًا لإجراءات حكيمة، فلم تستخدم الرصاص الحي إطلاقًا (Eran, 2014, p. 39) ورغم موجات المظاهرات والاحتجاجات بقي الأردن في حالة من الاستقرار، خاصةً عند مقارنته بالدول التي عاصرت ارتدادات «الربيع العربي»، حيث اعتمد على الأمن العام وقوات الدرك للتعامل معها، وبقي الجيش بعيدًا عن المشهد (Abu-Dalbouh, 2019, p. 656) ويُعد إبعاد الجيش عن التدخلات بـ«الحراك» بمثابة مؤشر مهم على «عمق العلاقة وطهارتها بين الجيش والمجتمع» (الحوراني، 2016، صفحة 228) فالأصل أنْ لا يتدخل إلا ضمن نطاق محدد في حال حدوث فوضى، وكان دور الأجهزة الأمنية بارزًا وحضاريًا في التعامل مع «الحراك» طوال السنوات الماضية (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي:

تتمثل مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الاقتصادي جليًا من خلال دورها بالاستقرار الأمني؛ فالاقتصاد بحاجة إلى قاعدة أمن واستقرار، خاصةً وأنَّ المنطقة تمر بـ«جو غير أمني» الأمر الذي يُتيح للأردن فرصًا أكبر للاستثمار والتطور وإقامة المشاريع الاقتصادية واستقطابها؛ لامتيازه بالاستقرار، كما أدت بعض الأدوار الاقتصادية، وشاركت في بعض النشاطات كالزراعة، وبناء السدود، وتنفيذها للمشاريع الإنشائية، والحد من ارتفاع الأسعار وإلغاء الاحتكار عبر المؤسسة الاستهلاكية العسكرية. وكذلك تسهم في الاستقرار الاجتماعي؛ فهي جزء من الأسرة الأردنية، من خلال محاربة البطالة والفقر، وتوفير شركة التشغيل والتدريب الوطني فرص عمل للمدنيين ورفدهم للسوق المحلي، والتنشئة التربوية وإقامة المدارس الثقافية والتعليمية بالمناطق النائية، وأثرها على أسر العاملين بها (مقابلات شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

فمثلًا يتجسد دور الدفاع المدني في حماية المواطنين والممتلكات، وتحقيق السلامة العامة، والتعامل مع الحرائق والأحداث الطارئة والكوارث الطبيعية، وتدريب العاملين والمواطنين على مواجهة المخاطر، وكيفية

الوقاية المنزلية، وتدريب الكوادر الطبية على كيفية التعامل مع المصابين وتقديم الإسعافات الأولية، وتقليص الأضرار الناتجة للحد الأدنى، ما يوفر على الدولة العُملة الصعبة، وفقًا للقاعدة العلمية «كل دقيقة تأخر عن مكان الحادث تُكلف ساعة عمل إضافية، وزيادة الضرر ومضاعفة الخسارة» مما يصب إيجابًا في الاقتصاد الوطني ويسهم في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، لذا فهو جهاز «خدماتي إنساني» فالأصل به «الحماية المدنية» (مقابلات شخصية، عبدالله الحنيطي؛ محمود العبادي، 2024)، ويذكر الحنيطي (2024) أنَّه في ظل الظروف الراهنة، وأنَّ محيط الأردن يُشكل دائرة مُلتهبة؛ فإنَّ هناك ضرورة لوجود ملاجئ عامة في كافة أحياء محافظات المملكة ومدنها؛ لحماية المواطنين، وأهمية تفعيل «الجهاز التطوعي» وإعادة حيويته لإسناد الدفاع المدني بالتعامل مع أي أزمات.

ومن أبرز القضايا التي تظهر فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

الفرع الأول: مواجهة جائحة «فيروس كورونا»: تُعد من أبرز القضايا التي جسدت فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يواجه الأردن بالأساس عدة محددات اقتصادية، ووفقًا لـ(صندوق النقد الدولي) فإنه يعاني من: الاقتصاد المتواضع، نقص الموارد الطبيعة، ارتفاع في نسبة معدلات البطالة، والدين العام الذي ارتفع بشقيه الداخلي والخارجي من حوالي (41.6%) من الناتج المحلي في العام 2008 إلى نحو (114.7%) في العام 2022، وعليه، جاءت الجائحة في توقيت ليس بصالح النظامين الصحي والاقتصادي (Ibrahim, 2022, pp. 635-637)؛ (الحكمي، 2023) فقد صُنفت عالميًا بأنَّها من أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ «الكساد الكبير – 1929» وفرضت في الأردن تحديات اقتصادية واجتماعية كما في العالم (عيادات و وآخرون، 2021، صفحة 30، 40).

وتُعد الأمراض المعدية والأوبئة من المشاكل الأمنية، وتشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار، وقد شكلت جائحة «كورونا» مصدر تهديد داخلي وخارجي للأمن الوطني، خاصةً الأمن: الصحي والإنساني، وانتقل مستوى هذا التهديد إلى المستويات: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية؛ ما دفع الأردن لتفعيل كافة مؤسساته في مواجهة هذا الوباء ومنع انتشاره، وكان أبرزها: مشاركة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتوسيع نطاق مهماتها واستثمار جاهزيتها، وتسخيرها في الأبعاد الاجتماعية والصحية؛ لما لديها من قدرات فنية وتقنية، وما تمتلكه من مستشفيات متنقلة ومعدات ومنشآت وخبرات ولوجستيات، بالتوازي مع تنسيقها مع القطاعات المدنية، وتنفيذ أوامر «قانون الدفاع» وتطبيق «سياسة العزل والحجر الصحي والحظر الجزئي والشامل» كما عملت الأجهزة الاستخبارية بتزويد صانعي القرار بمعلومات وتوصيات، وتحليل تداعيات هذه الأزمة، لوضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة لمواجهتها (اسعيدي، 2020، الصفحات 10-11)؛ (سعد الدين، 2020، الصفحات 94، 98-100)؛ (المجالي، 2021، الصفحات 52، 56، 61-66).

فكانت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية رافدًا رئيسًا من روافد القطاع الصحي في مواجهة هذه الجائحة، خاصةً وأنَّ لدى الجيش قطاعا طبيا متكاملا يتمثل بـ(الخدمات الطبية الملكية) فـ«لا يوجد حدث يجري في الأردن دون أنْ يكون للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية دور بناء وأساسيّ فيه، فهي جزء أساسي من الدولة ورافد مركزي ومؤسسي» (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) وقد أثبت تعاملها «المتقن» قدرتَها على التعامل مع الأزمات الطارئة بجدارة (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) فرغم ما أوجدته الجائحة من أثار سلبية، إلا أنَّ الأردن من أكثر الدول استجابة لها، وكان تعامل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية معها حيوي، وكان لها دور فاعل ومؤثر في تبادل المعلومات، والتعاون مع مؤسسات الدولة بشكل وثيق وتكاملي، خاصةً مع (المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات) ما أسهم في مواجهة الجائحة دون دفع ثمن كبير من حياة المواطنين، والخروج بأقل الخسائر والأضرار (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

الفرع الثاني: قضية اللاجئين: قام الأردن على هوية عروبية إسلامية؛ وهذا جعله منفتحًا، وأُسس ليكون «وريثًا ومستودعًا للمشروع النهضوي العربي» واستقبال الأشقاء من كل الأقطار العربية، وتمكن من صهرهم في بوتقة واحدة، وصنع هوية وطنية أردنية متماثلة، ويكمن ذلك الإبداع من خلال المحافظة على «مفهوم الأسرة الواحدة، والوحدة الوطنية» فهي من أقوى الوحدات الوطنية في الوطن العربي؛ مما حفظ الأمن والاستقرار الداخلي، وحال دون جعل قضية اللاجئين قضيةً أمنيةً بشكلٍ مُطلق (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

يُعد الأردن من أبرز الدول المحورية في استضافة اللاجئين، انطلاقًا من دوره الإنساني المترسخ في قيمه (Bani Salameh, 2024, p. 2) ونتيجة للبيئة السياسية المُضطربة المحيطة بالأردن، تلقى موجات متعاقبة من اللاجئين: الفلسطينيين (من فلسطين التاريخية عام 1948، ومن الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ومن الكويت خلال العامين 1990-1991) والعراقيين في التسعينيات وعام 2003، والسوريين منذ عام 2011. وبداية عام 2016 بلغ عدد السكان غير المواطنين (2.9) مليون (ستراتيجيكس، 2021) فالأردن من أكثر الدول استضافة للاجئين، وهناك حاليًا (13) مخيما للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى مخيمات أخرى، ويعاني الأردن بالأصل من شح الموارد ومحدوديتها، وضعف الدعم المقدم من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة للمساعدة والمساندة لمواجهة هذه التحديات، إذ لم يتلقَ سوى (45.9%) من التمويل المطلوب، لتبلغ الفجوة التمويلية (11.8 مليار) دولارا، مما زاد من الضغوطات، ليصل الأردن إلى الحد الأقصى من طاقته الاستيعابية، بعد أن أصبح اللاجئون يمثلون أكثر من ثلث السكان (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024؛ (Bani Salameh, 2024, pp. 10-12) كما أدى ذلك إلى إعادة طرح إشكالية الهوية الوطنية، خصوصًا في ظل مخاوف بعض الأردنيين من ذوبان الهوية الأصلية في خضم

التغيير الديمغرافي الجديد، ما شكل تحديًا أمنيًا، اقتصاديًا، واجتماعيًا بشكل كبير، والزيادة الهائلة على طلب الموارد المحدودة، ويشكل التسلل والتهريب، خطرًا يبرز في عودة المقاتلين الأردنيين من بؤر التوتر، وخطورة تغلغل الفكر المتطرف في بعض الفئات الاجتماعية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين السوريين (المجالي، 2019، الصفحات 103-104)؛ (Bani Salameh, 2024, pp. 6-8).

وأنَّ تكاليف استضافة اللاجئين التي تعادل (17.5%) من ميزانية الأردن، فاقمت من العجز في الموازنة، وأدى تصاعد الضغوط على الموارد الشحيحة وعلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف فئة الشباب التي بلغت (30%) بسبب منافسة اللاجئين على الوظائف «النادرة» وتدني الأجور، إلى حالة من التوتر الاجتماعي (الحكمي، 2023)؛ (ساتلوف و شينكر، 2016) وقد يكون اللجوء شكلًا من أشكال أزمة الهوية، لتأثيرها الكبير على الديمغرافيا، والعادات والتقاليد والقيم، فالعديد من المجتمعات المحلية تعاني من آثار التغيرات الديمغرافية، ما يتطلب معالجة لهذه القضية، ومراقبة مخيمات النزوح بدقة، خوفًا من تسرب عناصر لـ«خلايا نائمة» وعلى الرغم من ذلك، كان تعامل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مع أزمة اللاجئين، أمنيا وإنسانيا (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) وبما يتسق مع القانون الدولي وفروعه، والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، فرغم التأثيرات العميقة والتداعيات المتعددة لأزمة اللجوء السوري، برزت مركزية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بوصفها الضامن للأمن والاستقرار، وكانت استجابة الأردن شاهدًا على التزامه بالقيم الإنسانية (Bani Salameh, 2024, pp. 1, 8).

المبحث الثالث: تحليل مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الشاملة:

سيتم خلال هذا المبحث تحليل مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في جوانب التنمية الشاملة، وكذلك مساهمة الإنفاق العسكري في ذلك، خاصةً وأنَّ عملية استدامة الاستقرار الداخلي تُعد بمضمونها ذات سمة تكاملية، تشمل الجوانب: الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، وترتبط جميعها بالجانب السياسي (عبدالرزاق، 2017، صفحة 365) فالأمن الوطني والتنمية من عوامل تحقيق الاستقرار الداخلي؛ والعكس كذلك (سليمان، 2023، صفحة 153).

المطلب الأول: مدى مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الشاملة:

أظهرت نتائج دراسة العبادي (2013) وجود ارتباط إيجابي متوسط بين فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومساهمتها في التنمية الشاملة، وأشارت النسب المئوية لإجابات قادة الرأي العام بأنَّ مساهمة الجيش مرتفعة بنسبة (43.0%) ومرتفعة جدًا بـ(19.0%) تليه المخابرات العامة، وأكدت وجود تأثيرات عديدة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية من خلال فاعليتها بالجانب الأمني، وكانت أعلى مساهمة لها في هذا الجانب وبنسبة (58.5%) تليها الاجتماعية، فالاقتصادية، ثم السياسية، وجاءت العلاقة إيجابية ومرتفعة بين فاعليتها في استدامة الاستقرار الداخلي ومساهمة ذلك في التنمية، وأظهرت قيم «معاملات الارتباط بيرسون» بأنَّ هناك ارتباطًا ذا دلالة إحصائية لفاعلية المخابرات العامة بقيمة (0.450)

وهو ما يتناسب مع المهام الأساسية للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بالجانب الأمني، وانحصار دورها في الأمور المهنية الاحترافية (Gause, 2011, pp. 81-90) ويؤكد وجود علاقة طردية بين الاستقرار الداخلي والأمن الوطني، والتنمية الشاملة (المجالي ع.، 1998، صفحة 124).

إنَّ التنمية جزء من الأمن والاستقرار (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024) وعليه فإنَّ التنمية في حد ذاتها ليست من ضمن الواجبات الموكلة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، إلا أنْ فاعليتها في استدامة الاستقرار يعزز التنمية لارتباطهما بعلاقة طردية، لذا من الممكن أنْ يتم تكليفها بأداء مهام تنموية، حيث أيد (Lucian Pey) هذا الاتجاه في «مدرسة التحديث» لامتلاكها موارد بشرية وتنظيمية تمكنها من دفع عملية التنمية (كورى، 2018، صفحة 57) ولكون التنمية تسهم في استدامة الاستقرار، فإنَّ ذلك يتطلب فاعلية تشمل العمليات والأدوار التي تؤديها المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، والتي تتكامل مع بعضها وظيفيًا من أجل التوازن بين التنمية والاستقرار (الخريشا، 2017، الصفحات 4-6).

فعندما تكون المرحلة آمنة ومستقرة، ولا يوجد حروب أو صراعات أو تحديات على الحدود، تستطيع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الإسهام بالتنمية دون «الإغراق» أي دون تحول دورها العسكري والأمني إلى دور آخر أو الدخول بمنافسة في السوق المحلي؛ فإسهامها بالتنمية ضروري، خاصةً عند حدوث أي ضعف لدى مؤسسات القطاع العام، من خلال الاستفادة من خبراتها وإمكاناتها واستثمار كوادرها في النشاط الاقتصادي والمجالات الضرورية، فمثلًا يواجه الأردن مشكلة رئيسة بالمياه، وبالتالي، من الممكن أنْ يقوم الجيش بدور في مجال الأمن المائي، وقد بدأ بذلك بالفعل عبر قيام سلاح الهندسة بحفر الآبار وبناء السدود وإنشاء مُستجْمِعات المياه؛ من أجل إيجاد مراعٍ والقيام ببعض الأنشطة الزراعية المتميزة، بما يصب في الأمن الغذائي (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

ويتضح من تحليل المقابلات الشخصية أنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية كبيرة في استدامة الاستقرار الداخلي، ومساهمة في التنمية الشاملة بشكل فاعل إلى جانب السياسات الرئيسة من «منظور متكامل» حيث لديها استثمارات كبيرة في الداخل والخارج، وأثر في جذب رأس المال الأجنبي، ولا يمكن الوصول لذلك لولا الوضع الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي المستقر (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) وقد أسهمت بالتنمية من خلال تطوير المهارات، وتقديم الخدمات، ودعم عدة مجالات، بالإضافة لقيامها بعدة أدوار بالشراكة مع القطاعين: العام والخاص (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024) ومن خلال تعزيز الجانب الأمني، وتوفير البيئة الآمنة والأجواء المستقرة، والإسهام في تحسين الاقتصاد والاستثمار، وكافة جوانب التنمية (مقابلة شخصية، أحمد المحارمة، 2024) فقد قامت منذ بداية تشكُّل الدولة على تلبية حاجات المواطنين، ونشر المدارس منذ عهد الإمارة 1921، وإنشاء الطرق والجسور، والإسهام في الأمن الوطني المرتكز على الأمن الإنساني؛ في ضوء تطورها بناءً على «المدرسة المعاصرة

والتنموية» بدلًا من الارتكاز على «المدرسة الاستراتيجية» فقط، حيث أضافت التهديد الداخلي إلى جانب الخارجي، وأدخلت الجوانب: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية إلى الجانب العسكري (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018).

كما أسهمت بتعزيز التنمية السياسية عبر حماية الدستور ومؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وفي التنمية الشاملة؛ لامتلاكها إمكانيات متميزة وتكنولوجيا ومعدات متطورة في أغلب المجالات، و«توطين التكنولوجيا» ونشر المعرفة، ومساندة الوزارات، كوزارة الصحة، فأول عملية زراعة قلب جرت في المستشفيات العسكرية، ووزارة الأشغال العامة من خلال (سلاح الهندسة والمركز الجغرافي الملكي) لتمتد مساهمتها في تنمية البنية التحتية وتحديثها، وتطوير المناطق الزراعية، وتوفير مشاريع الحصاد المائي، وتنظيم وتسهيل المخابرات العامة والأمن العام لمعاملات المستثمرين، والسعي نحو النافذة الاستثمارية بالتعاون مع وزارة الصناعة وغرفتي الصناعة والتجارة، وإعطاء التصاريح الأمنية بالتنسيق مع وزارة العمل، وتسهم (إدارة حماية الأسرة) في التنمية الاجتماعية، وللمتقاعدين العسكريين دور مهم في رفد الشركات المدنية بالكوادر والخبرات، وتدريب الفنيين والمتخصصين، كما أثرت المشاركة في قوات حفظ السلام إيجابًا بالخبرات والثقافة والمردود الاقتصادي وإدخال العملة الصعبة، وصناعة صورة للأردن أنَّه دولة نظام، واستقرار، وأمن؛ لمشاركته في الأمن الدولي (مقابلات شخصية، عبدالله الحنيطي؛ عبدالرؤوف الروابدة؛ محمد العبادي؛ ظاهر الفواز، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

المطلب الثاني: مدى مساهمة الإنفاق العسكري في الاستقرار الداخلي والتنمية الشاملة:

يُشكل الإنفاق العسكري في الأردن ما يقارب ربُع الموازنة العامة (Abu-Dalbouh, 2019, p. 651) إذ شغل الأردن المرتبة (14) عالميًا عام 2023 وفق تصنيف «مؤشر العسكرة» بعد ارتفاع انفاقه الدفاعي باطراد خلال العقد الماضي؛ نتيجة الكلفة الأمنية وتفاقم المخاطر والتحديات الأمنية المحيطة به، التي تتطلب زيادة الأهبة والاستعداد (جابر، 2024، الصفحات 84-86) لذا؛ تضمنت موازنة عام 2024، أعلى مخصصات مالية للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والأكبر في تاريخ الأردن، ليحل بالمرتبة الخامسة من بين دول المنطقة بذلك، إذ بلغ (2 مليار) دولار من جملة (17 مليار) دولار، وتؤكد (دائرة الموازنة العامة، 2024) أنَّه يشكل (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين اعتبر (اللواء المتقاعد مأمون أبو نوار) أنَّ السبب الرئيس في زيادة حجم الإنفاق العسكري يعود للظروف الجيوسياسية الحالية، وتطورات الأوضاع العسكرية والأمنية في الإقليم، خاصةً في ظل تهديدات تهريب المخدرات والأسلحة على الحدود الشمالية (أبو محفوظ، 2024).

ويعود سبب حجم الإنفاق العسكري المرتفع إلى العبء الكبير الذي يقع على عاتق المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، ومسؤوليتها الكبيرة للنهوض بالمتطلبات الموكلة إليها، لا سيما وأنَّ الأردن في «منطقة تعصف بها رياح التغيير وعدم الاستقرار» وما تشهده حاليًا من أزمات وحروب، مثل: الحرب الإسرائيلية

على قطاع غزة ولبنان، بالإضافة إلى تحديات الإرهاب، ما يخلق جهد عسكري ضخم تؤديه، وهذا يحتم ضرورة تعزيزها، ودعم قدرتها على مواجهة الأخطار وأية تحديات، كما أنَّ هذا الإنفاق لا ينحصر بالجوانب العسكرية والأمنية بشكل مطلق، إذ يخصص جزء كبير منه في مجالات أخرى، مثل: التنمية، الاقتصاد، التعليم، الزراعة، وغيرها من الميادين الأخرى التي تؤديها المؤسسة العسكرية والأجهزة للإسهام في استدامة الاستقرار الداخلي (مقابلات شخصية، محمود الخرابشة؛ عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

وأظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه العبادي (2013) بأنَّ (35%) من عينة قادة الرأي العام يرون أنَّ الإنفاق العسكري يساهم في استدامة الاستقرار الداخلي بدرجة كبيرة جدًا، و(23.5%) بدرجة كبيرة. ويعتقد (31.0%) أنَّه يساهم بدرجة كبيرة في التنمية الشاملة. فكلما تمتعت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بميزانية مستقلة، وُصِف النظام السياسي بنظام مؤسسات، وتعود المراقبة الشفافة المقننة على الإنفاق بالإسهام في الميزانيات والمشاريع الاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي التنمية والأمن الوطني (قشقوش، 2012، الصفحات 152-158) لتأكيد وجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكري والتنمية، إذ يؤدي ارتفاع الإنفاق بمقدار (1%) إلى اتزان الناتج المحلي الإجمالي، وهو انعكاس للمساهمة الكبيرة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الاقتصادية، في حين يُعتبر استخدام الدبلوماسية لمواجهة التحديات، بدلًا من التهديد العسكري، من أهم العوامل المحددة للإنفاق (العدوان، 1999، الصفحات 108-109).

وأكدت نتائج تحليل المقابلات الشخصية وجود علاقة بين الإنفاق العسكري واستدامة الاستقرار الداخلي وتحديدًا الاستقرار الاقتصادي، فلا بد من وجود مؤسسة عسكرية وأجهزة أمنية قادرة على مواجهة أي تهديد، لكن بالتوافق مع منطقية الإنفاق دون التأثير سلبًا بالتنمية، خاصةً وأنَّ الإنفاق العسكري الضخم يشكل عبئًا على موازنة الدولة وإجهادًا لها، وتغول على بعض المشاريع الأخرى، لذا، يمكن خفضه للحد الأدنى منه، من خلال تبني استراتيجية دفاعية حديثة، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، والموازنة بين القوة والإنفاق، والمحافظة على الردع والأمن الداخلي، وضمان أعلى حماية داخلية وخارجية، وتخصيص الفارق لحساب المشاريع التنموية، خاصةً في البوادي والأرياف، وإيجاد مشاريع للعاطلين عن العمل (مقابلات شخصية، ظاهر الفواز ؛ أحمد المحارمة؛ عبدالله المحارمة، 2024) وذلك مع ضرورة مراعاة التوازن؛ لضمان استمرارية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتطوير معداتها، والمحافظة على قوتها، وتحديثها، وتعزيز جاهزيتها، لتتمكن من معالجة كافة التحديات والتهديدات، واستدامة الاستقرار الداخلي (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018).

الخاتمة:

حظي الأردن بمستوى عالٍ من الاستقرار الداخلي، رغم أنَّه مر بعدة أزمات متداخلة ومتشابكة، لما شهده العقد الماضي من بروز العديد من القضايا التي شكلت تحديًا أمنيًا وتهديدًا لاستقراره الداخلي، وفي تلك الأثناء، تجلت فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بشكل كبير في استدامة استقراره الداخلي، وأسهمت بوصف الأردن «رمزًا» للاستقرار في إقليم «مُضطرب» يضج بالصراعات، و«تذبذب» الاستقرار في المنطقة إلى درجة غيابه أحيانًا، فباتت بفعاليتها «هوية وراية» للاستقرار تعرف من خلاله، وكذلك يُعرف الاستقرار كـ«طابع» لها، فهذه المؤسسة جزء أساسي من الدولة الأردنية ومن دعائمها، وركيزة من ركائز النظام السياسي، والتي من أبرز أولوياتها ومهامها وفقًا للإطار الدستوري والقانوني استدامة أعلى درجات للاستقرار، من خلال اضطلاعها بالعديد من الواجبات، وتُعد المواضيع والقضايا التي بحثتها الدراسة وناقشتها غاية في الأهمية، وقد توصلت الدراسة إلى:

أولًا: النتائج:

1. أنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية بائنة ومتأصلة وبدرجة عالية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن، وفي مختلف مواضيع الدراسة، وبتعزيز الأمن الوطني، وعلاقة إيجابية مرتفعة بمدى مساهمتها بالتنمية من خلال استدامة الاستقرار الداخلي، ووجود علاقة تكاملية طردية بين الاستقرار الداخلي، والأمن الوطني، والتنمية.
2. هناك علاقة إيجابية وفاعلية عالية بين الاستراتيجيات الأمنية المتبعة في التعامل مع الأحداث الطارئة والأزمات والمحددات والتحديات الداخلية والخارجية والقضايا الرئيسة، وإدارتها وحلِّها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها، وملاءَمة تلك الاستراتيجيات بما يقرب إلى درجة ممتاز، وبما حقق فاعلية كبيرة في استدامة الاستقرار الداخلي.
3. وجود مساهمة وارتباط إيجابي لكن بدرجة متوسطة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الشاملة، وكانت مساهمة الجيش العُليا بين الأجهزة الأخرى، وتبين أنَّ فاعليتها في استدامة الاستقرار الداخلي، ومساهمة ذلك في التنمية إيجابية ومرتفعة، وأنَّ لها تأثيرات عديدة في جوانب التنمية من خلال فاعليتها بالجانب الأمني، تليها الاجتماعية، فالاقتصادية، ثم السياسية، وأنَّ الإنفاق العسكري يُسهم بدرجة كبيرة جدًا في استدامة الاستقرار الداخلي والتنمية.

ثانيًا: التوصيات:

من الناحية **العملية:**

1. ضرورة «البناء وظيفيًا» في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية؛ كركيزة أساسية في استدامة الاستقرار الداخلي، وتعزيز قدراتها، والمحافظة على قوتها وجاهزيتها؛ لتمكينها من مواجهة كافة التحديات والتهديدات والأزمات سواء الداخلية أو الخارجية، وضرورة العمل المتكامل المتكاتف وتضافر جهود المؤسسات في القطاعين: العام والخاص بشكل تشاركي، ووفقًا لمسارات متوازية لاستدامة الاستقرار الداخلي.
2. إمكانية تكليف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بشكل أكبر في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يخدم المصالح الوطنية، لما تمتلكه من قدرات لوجستية، وتميزها بالكفاءة.

أما من الناحية **العلمية**، فهناك الكثير من الجوانب التي يمكن أنَّ يُفصلها الباحثون في بحوثهم، ومنها:

1. دراسة فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة عوامل الاستقرار بشكل منفصل، مثل: الاستقرار الأمني، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والبحث في الأبعاد الرئيسة للأمن الوطني كل على حدة، وأهمُّها: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الإنساني، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن السيبراني، وغيرها؛ كونها عوامل مؤثرة بالاستقرار الداخلي.
2. أهمية دراسة أثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي ألقت بظلالها منذ العام 2023، وانعكاس تداعياتها على الاستقرار الداخلي في الأردن، بالإضافة إلى دراسة الأزمات الإقليمية المحيطة بالأردن، مثل: التوتر والصراع بين (إيران، وحزب الله اللبناني، والمليشيات العراقية، وجماعة الحوثي اليمنية) من جانب، و(إسرائيل) من جانب آخر، وأثرها على استقرار الأردن.
3. ضرورة إجراء دراسة موسعة ومعمقة بخصوص التطورات الجارية في سوريا بعد سقوط النظام السابق، وارتدادات ذلك على استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن، ومن بينها: محاربة تهريب المخدرات والأسلحة، وقضية اللاجئين.

المراجع

Abu-Dalbouh, W. (2019). *The role of the Jordanian army in regional stability: Its role in the Arab Spring as case study (2011-2016). Dirasat: Human and Social Sciences, 46(2), 646-656.*

Al Makahleh, S. (2024). *(January 11). Smuggling activities and their impact on Jordan. The Jordan Times.* Retrieved from https://perma.cc/X57R-5NQK

Al-Fouly, M. (2023). *(January 20). Sustainability expert stakeholder engagement, change management, Strategic Planning.* Retrieved from https://perma.cc/Q9QP-GHCA

Bani Hamad, A., & Bani Salameh, M. (2023). The Impact of Terrorism on Political Indexes in Jordan: 2011-2021. 58(3), 206-221. *Journal of Southwest Jiaotong University*.

Bani Salameh, M. (2024). *Beyond Borders: Impacts of the Syrian Refugee Crisis on Jordan. In Refugees and Migrants-Current Conditions and Future Trends.* Retrieved from https://doi.org/10.5772/intechopen.1005219

Council of the European Union. (2015). *Regional Report on the Near East.* Retrieved from https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13947-2015-INIT/en/pdf

ElKahlout, G., & Hadid, A. (2021). *Stable Jordan: How a monarchy survived disorder. Asian Affairs, 52(4), 852-871.*

Eran, O. (2014). *Stability in the Kingdom of Jordan. Strategic Assessment, 17(2), 33-42.*

Gause, F. (2011). *Why Middle East studies missed the Arab Spring: The myth of authoritarian stability. Foreign Affairs, 90(4), 81-90.*

Harmoon Center for Contemporary Studies. (2024). *The Syrian-Jordanian Border: From Captagon to Weapons. 1-10.* Retrieved from https://perma.cc/35PA-RD7A

Holleis, J. (2024). *(January 28). Jordan: Crackdown on Syrian drugs, weapons depends on deals. DW.* Retrieved from https://perma.cc/JEE8-FXLD

Ibrahim, N. (2022). *The determinants of Jordan's stability case study: The Arab spring (2011-2019) and the COVID-19 pandemic, Asian Journal of Comparative Politics, 7(3), 634-648.* Retrieved from https://doi.org/10.1177/20578911211053098

International Trade Administration. (2024). *Jordan Country Commercial Guide.*

Jennifer, L. (2011). *Democratization and Stability in East Asia. 55, 409-436.* Dartmouth College.

Jordan Strategy Forum. (2023). *International day against drug abuse: The reality in Jordan. 1-9.*

Laghris, S., & Bu Sharif, N. (2021). *Interpreting social change theories: structural-functional theory and conflict theory in focus. AlNaciriya: Revue des Recherches Sociologiques et Historiques, 12(1), 191-207.*

Sharp, J. (2023). *Jordan: Background and U.S. Relations. Congressional Research Service, 1-28.* Retrieved from https://crsreports.congress.gov

Steenkamp, C. (2024). *Captagon and conflict: Drugs and war on the border between Jordan and Syria. Mediterranean Politics.* Retrieved from https://doi.org/10.1080/13629395.2023.2297121

إبراهيم اسعيدي. (2020). *مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية العسكرية. 1-16*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

إبراهيم اسعيدي، و راشد النعيمي. (2022). *الحكم الرشيد والأنظمة السياسية العربية. لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية؛ (13)، 11-37*. مركز الجزيرة للدراسات.

أحمد العفيف، و محمد محافظة. (2021). الأردن وتنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي «داعش» 2014-2016. 27(4)، 339-407. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*.

أحمد برقاوي. (2018). الأمن الوطني: دراسة نقدية للمفهوم. 2018(5)، 475-481. *قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية*.

أحمد غراب. (2018). العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية: مصر أنموذجًا. 2018(13). 110-121. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.

إدريس لكريني. (2010). *إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات*. المركز العلمي للدراسات السياسية.

حسن جابر. (2024). حرب *الشمال شبكات المخدرات في سوريا: الاستجابة الأردنية، وخيارات الإقليم*. معهد السياسة والمجتمع، ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

حسين الطوقة. (2024). الأمن الوطني الأردني: المفهوم والعناصر العامة. 44(3)، 161-178. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*.

حنان عبدالرزاق. (2017). آليات تكريس الاستقرار الداخلي في الدولة الأمة من منظور كيملكا - إسبانيا نموذجًا. 2017(15)، 363-376. *مجلة المفكر*.

دائرة الموازنة العامة. (2024). *مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024*.

رامي الجبور. (2014). *الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني*. [رسالة ماجستير، جامعة مؤتة].

رضوان المجالي. (2013). الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة. 2013(38)، 9-34. *المجلة العربية للعلوم السياسية*.

رضوان المجالي. (2015). *أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي. دفاتر السياسة والقانون، 2015(12)، 49-64*.

رضوان المجالي. (2019). المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب: الأردن حالة دراسية: للفترة 2011-2018. 11(4)، 85-110. *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*.

رضوان المجالي. (2021). المنظور السياسي للأمن الوطني الأردني في مواجهة فيروس كورونا. 4(18)، 49-71. *المجلة العربية للعلوم السياسية*.

روبرت ساتلوف، و ديفيد شينكر. (2016). *تزايد الضغوط على الأردن. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. https://perma.cc/NB5A-VCBA*.

زهيرة كورى. (2018). *التحول الديمقراطي في العالم الثالث: بين نفوذ البيروقراطية المدنية وهيمنة البيروقراطية العسكرية. دراسات استراتيجية، 26، 40-63.*

زيد عيادات، و وآخرون. (2021). *بني هاني، سامر، والعساف، عليبني هاني، سامر، والعساف، الاقتصاد الاردني: سيناريوهات ما بعد الجائحة (فادي محمد، مترجم). 1-121.* مركز الدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من https://perma.cc/T2NF-T8KP

ستراتيجيكس. (2021). *دور الأردن بقيادة الملك في تعزيز السلام في المنطقة.* تم الاسترداد من https://perma.cc/BC5S-XBMZ

سهيلة هادي. (2018). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. 10(3)، 124-144. *مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية.*

سوزانا قسوس. (2024). *ماذا يحدث على الحدود الأردنية - السورية؟* BBC News عربي.

شريفة كلاع. (2017). *مناهج البحث في العلوم السياسية: قراءة في مناهج النظم السياسية والعلاقات الدولية وكيفية توظيفها للوصول إلى المعرفة، 2، 6-31.* مؤسسة مقاربات.

صباح بالة. (2017). *الاقتراب المؤسسي.* الموسوعة العلمية. تم الاسترداد من https://perma.cc/UA3K-VY4M

عبدالرؤوف الحنفي. (2023). الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي. (40)، 123-213. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية.*

عبدالفتاح الرشدان، و وآخرون. (2024). قاصد، محمود، اردیسات، محمود، بريزات، موسى، والتل، رعد. مهددات وتحديات الأمن والاستقرار للمملكة الأردنية الهاشمية خلال عامي 2024-2025. 28(107)، 67-88. *مجلة دراسات شرق أوسطية.*

عبدالقادر فهمي. (2010). *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية.* دار الشروق.

عبدالله محمد. (2021). العلاقة بين الدور والمكانة الاجتماعية - دراسة نظرية سوسيولوجية. 2(5)، 204-230. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.*

عبدالمؤمن سي حمدي. (2018). *العلاقات المدنية العسكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية: دراسة تحليلية. دفاتر السياسة والقانون، 2018(19)، 557-570.*

عدنان أبو عودة. (2021). *رسالة الملك إلى مدير المخابرات دلالات وأبعاد.* معهد السياسة والمجتمع. تم الاسترداد من https://perma.cc/6S9Z-KX5F

عدنان المجالي. (1998). الدور التنموي للقوات المسلحة الاردنية 1953-1993. [رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية].

علي مراد. (2010). حل الاشكالية المنهجية في العلوم الإنسانية: المنهج البنيوي أنموذجًا مقترحًا. 21(41)، 1-21. *مجلة العلوم السياسية.*

عمرو الحكمي. (2023). *الأردن والتحولات الإقليمية والعالمية: السياسة الاقتصادية واعتبارات متنوعة. (30).* مركز الحضارة للدراسات والبحوث. تم الاسترداد من https://perma.cc/S56X-6RHT?type=standard

فريدة حموم. (2020). التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشار الأسلحة الخفيفة. 8(2)، 546-565. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية،*

محمد الحوراني. (2016). ديناميات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن مقاربة من منظور الصراع الاجتماعي التحليلي. 31(1)، 207-244. *مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.*

محمد العامري. (2023). *رؤية تحليلية نقدية في تطبيق المنهج المؤسسي الحديث: (دراسة حالة: رسالة بعنوان التجمع اليمني للإصلاح وقضية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية 1990-2007)*. تم الاسترداد من https://nz.sa/tnUJe

محمد بوعافية. (2016). *الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات. (15)، 308-328*. دفاتر السياسة والقانون.

محمد دحماني، و زخروف الأعرج. (2021). دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي. 1(7)، 39-56. *مجلة قضايا معرفية*.

محمد قشقوش. (2012). العلاقات العسكرية - المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش في مرحلة ما بعد الثورات العربية. 48(188)، 152-158. *مجلة السياسة الدولية*.

منى زيادة، و وآخرون. (2014). محمد، أحمد، والشعيبي، محمد. روبرت ميرتون وإعادة صياغة النظرية الوطنية مع دراسة تطبيقية لمفهومي الوظائف الظاهرة والكامنة. (152)، 65-88. *مجلة القراءة والمعرفة*.

موسى سليمان. (2023). الاستقرار في الأردن: عوامله ومحدداته ومتطلباته، 27(104)، 153-160. *مجلة دراسات شرق أوسطية*.

موسى شتيوي، و وليد الخطيب. (2016). *مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين - تقرير الأردن - القراءة الأولى. 1-54*. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ميادة القاسم. (2021). الفوارق بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في البحوث الاجتماعية: دراسة لتحقيق التكامل البحثي بين المنهجين. (30)، 332-358. *المجلة العربية للنشر العلمي*.

نادية سعد الدين. (2020). تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن الوطني للدول. 7(1)، 87-108. *مجلة دراسات*.

ناصر الخريشا. (2017). *التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن*. [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

نايل العدوان. (1999). *دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية للفترة (1975-1995). [رسالة ماجستير]*. الجامعة الأردنية.